

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والعشرين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف

يوم الخميس، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد فاليري لوجشنيين (الاتحاد الروسي)

الرئيس: (تكلم بالروسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٢٤ لمؤتمر نزع السلاح.

أود باديء ذي بدء أن أرحب أحر الترحيب بسعادة السفير السيد آنثن بينتر، الذي يرأس البعثة الدائمة لسلوفاكيا لدى مكاتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، كما يرأس بعثة سلوفاكيا لدى مؤتمر نزع السلاح.

والسيد آنثن بينتر دبلوماسي ذائع الصيت، ومعروف جيداً في أوساط الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وهو يعمل في الخدمة الدبلوماسية منذ عام ١٩٧٧. وفي الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٤، شغل منصب الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بفيينا، وتولى في السنوات الأخيرة منصب المدير العام لإدارة الشؤون الدولية ونزع السلاح والتعاون الإنمائي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد للسفير السيد بينتر استعدادنا للتعاون معه ولتقديم كل المساعدة والدعم له في عمله.

يبدأ المؤتمر اليوم المناقشة المنظمة والمركزة بشأن البند ٣ من جدول الأعمال، وعنوانه "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". وكما تعرفون، سيتناول المؤتمر في هذه الجلسة العامة مسألتين، هما: دلالة وأهمية مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وثانياً، نطاق اتفاق دولي متوخى بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي، والتعاريف الأساسية التي سيتضمنها الاتفاق. ووفقاً للاقتراحات التي قدمتها يوم الخميس الماضي فيما يتعلق ببرنامج العمل أثناء فترة رئاسة روسيا، فسأعطي الكلمة الآن للوفود التي تعتزم تناول المسألة الأولى، أي أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبعد أن نفرغ من النظر في هذه المسألة، سأنتقل إلى مسألة نطاق الاتفاق الدولي المنتظر عقده مستقبلاً وتعاريفه الأساسية.

وهناك حالياً ١٧ وفداً مدرجاً في قائمة المتحدثين، هي: الصين، والهند، والنمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وجمهورية جنوب أفريقيا، وسري لانكا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والاتحاد الروسي، ونيوزيلندا، وبريطانيا العظمى، ومصر، وإندونيسيا نيابة عن مجموعة ال ٢١، وجمهورية كوريا، والسويد، وهولندا، وكندا، والجمهورية العربية السورية، وألمانيا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصين. السيد السفير تشانغ، لكم الكلمة.

السيد تشانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولاً، أيها السيد الرئيس، أن أقدم لكم تهنيتي الخالصة على توليكم رئاسة المؤتمر. ويسرني للغاية أن المؤتمر سيجري في ظل توجيهكم مناقشة مركزة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهي مناقشة نوقن أنها ستتمخض عن نتائج مثمرة. بإمكانكم أن تعولوا على التعاون التام من جانب الوفد الصيني.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري للأمانة على إعدادها الوثائق الأساسية.

ويرحب وفد الصين بالمناقشة المركزة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. هذه هي أول مرة في السنوات القليلة الماضية أتيحت لنا فيها فرصة لإجراء مناقشة مفصلة لهذه المسألة الهامة، التي ما برحت

مدرجة في جدول أعمال المؤتمر منذ عام ١٩٨٢. ومنذ فترة طويلة تعود إلى أواخر الخمسينات، عندما كانت البشرية قد بدأت لتوها في استكشاف الفضاء الخارجي، بادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إيلاء اهتمامها لمسألة كيفية استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. واليوم، وبعد انقضاء عقود عديدة على ذلك، اكتسبت هذه المسألة قدراً أكبر بعد من الأهمية والإلحاحية، وبات المجتمع الدولي مجمِعاً في رغبته في ضمان سلامة الفضاء الخارجي.

وخلال العقود الخمسة الماضية وما يزيد، أعطى استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه دفعة كبيرة لتنمية المجتمع البشري وتطويره. فالفضاء الخارجي، شأنه في ذلك شأن اليابسة والمحيطات والسماء، قد بات جزءاً لا يتجزأ من حياتنا نعتد عليه اعتماداً متزايداً. واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية هو الأمانة المشتركة لشعوب البلدان كافة.

بيد أن تكنولوجيا الفضاء الخارجي يمكن وصفها بالسيف ذي الحدين، كما هي الحال تماماً في التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الاستنساخ: فهي قادرة على الإسهام في رفاه البشرية، ولكن بإمكانها أيضاً أن تلحق ضرراً جسيماً بالعالم إذا ما طُبقت تطبيقاً خاطئاً أو غير مراقب. فقد شهدنا أثناء الحرب الباردة سباق تسلح في الفضاء الخارجي، لم يفض، لحسن الطالع، إلى تسليح الفضاء الخارجي. غير أن الظلال التي أسدلها سباق التسلح في الفضاء الخارجي لم تتبدد بفعل انتهاء الحرب الباردة، حيث إن أسلحة الفضاء الخارجي يجري تطويرها بهدوء وخلف ظهورنا، وتجرى صياغة المذهب العسكري الذي يؤيد ذلك.

إن نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ستترتب عليه آثار لا يمكن تصورها. فإن ما لدى البلدان كافة من موجودات في الفضاء الخارجي لن تتعرض للخطر فحسب، ولن يشكل ذلك فقط تهديداً لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، بل سيعمل أيضاً على تقويض السلم والأمن الدوليين ذاتهما. إن من مصلحة البلدان كافة حماية البشرية من خطر أسلحة الفضاء الخارجي وتهديدها.

وصحيح أنه، حتى هذا التاريخ، لا توجد بعد أسلحة في الفضاء الخارجي، لكنه لا ينبغي لنا أن نتدَرَّع بذلك لعدم اتخاذ أية إجراءات في هذا الشأن. وإننا، على سبيل استخلاص العبر من الماضي، قد أكدنا تكراراً في السنوات الأخيرة، في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف، ضرورة الدبلوماسية الوقائية. والفضاء الخارجي هو تماماً ميدان من هذا القبيل، يتطلب منا بذل جهود وقائية حثيثة. وإن اتخاذ إجراءات وقائية وأفضل كثيراً من محاولة تدارك العواقب. إن تاريخ استحداث الأسلحة النووية وتطویرها يذكرنا على الدوام أنه، إذا ما تم فعلاً استحداث أسلحة لاستخدامها في الفضاء الخارجي، فسيكون من الصعوبة بمكان فرض رقابة على استخدامها والعمل على الحد منها ومنع انتشارها، ناهيك عن إزالتها. ولا يسعنا الانتظار حتى يتم في نهاية المطاف نشر أسلحة في الفضاء الخارجي وحتى يصبح حدوث سباق تسلح فيه حقيقة واقعة: فالثمن سيكون عالياً جداً. وعليه، ينبغي لنا أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب تكرار التاريخ المؤسف فيما يتعلق باستحداث أسلحة نووية وتطویرها. وأكفأ طريقة للقيام بذلك هي إبرام صك قانوني دولي جديد.

وصحيح أنه بات لدينا حقوق قانونية دولية معيّنة في هذا الميدان، كمعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، واتفاق القمر لعام ١٩٨٤، ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢، التي

أسهمت جميعها إسهاماً لا يستهان به في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. غير أن لها جميعاً محدودياتها. فبعضها يركز على أسلحة الدمار الشامل فقط، بينما لا يُعنى بعضها الآخر سوى بجسم سماوي معين أو منطقة معينة في الفضاء الخارجي، وينقصه النطاق العالمي، بل وإن بعضها قد ألغي. وبغية تدارك أوجه القصور وسد الفجوات القائمة في الإطار القانوني الحالي ووقف عملية تنظيم سباق تسلح في الفضاء الخارجي وقفاً نهائياً، من الواضح أنه يلزمنا صك قانوني دولي جديد.

ويرى الوفد الصيني أنه يوجد في المرحلة الراهنة أساس سليم، وأن الأوضاع ما برحت مناسبة بازدياد، للتفاوض على صك قانوني من هذا القبيل. وقد حان الوقت لنا للاضطلاع بالعمل الجوهري.

فأولاً، إننا نخطئ بدعم سياسي عريض: ففي كل عام عبر السنوات العشرين الماضية وما يزيد، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بغالبية عظمى قراراً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، دعت فيه الجمعية إلى التفاوض على صك دولي في هذا الشأن. وصوّت في العام الماضي ما يربو على ١٨٠ من الدول الأعضاء تأييداً لهذا القرار. واتفقت غالبية عظمى من أعضاء المؤتمر على إنشاء لجنة مخصصة تركز لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إن المبادرة إلى العمل الموضوعي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو أمر يتمشى تماماً مع رغبة المجتمع الدولي وتطلعاته.

وثانياً، فقد سبق أن شهد المؤتمر إنشاء لجنة مخصصة لتناول مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فطيلة ١٠ سنوات متتالية، من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٤، أنشئت لجنة مخصصة لتناول مسائل من قبيل التعاريف، والمبادئ، والصكوك القانونية الحالية، وتدابير بناء الثقة، وما إلى ذلك. مع أنه، نظراً للأوضاع التاريخية السائدة في تلك السنوات، لم يتسنّ للجنة تحقيق نتائج محددة، ومع ذلك، فما من شك في أنها شكلت أساساً راسخاً لعملنا اليوم.

وثالثاً، هناك إدراك متنام وقبول متسع النطاق لما لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي. وعُقد في السنوات الأخيرة عدد من الحلقات الدراسية عن هذا الموضوع. وتعاون معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (اليونيدير) مع الأطراف المعنية على عقد خمسة مؤتمرات دولية متتالية في جنيف بشأن الفضاء الخارجي، طرح خلالها كثير من الأفكار والمقترحات القيمة. وعلى الرغم من أن المشاركين قد تختلف آراؤهم بشأن كيفية معالجة مسألة الفضاء الخارجي، فجميعهم لديهم تفهم مشترك بأن مهمة منع تسليح الفضاء الخارجي وإبقائه آمناً هي في مصلحة البلدان كافة.

وأخيراً وليس آخراً، فإن إطار صك قانوني جديد بشأن الفضاء الخارجي قد بدأ فعلاً يتشكّل. وفي عام ٢٠٠٢، اشتركت سبعة بلدان - هي الاتحاد الروسي والصين وإندونيسيا وبيلاروس وفيت نام وزمبابوي والجمهورية العربية السورية - في تقديم ورقة عمل إلى المؤتمر عنوانها "عناصر ممكنة لاتفاق قانوني دولي يعقد مستقبلاً بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي"، ترد في الوثيقة CD/1679. وصيغت الوثيقة في شكل معاهدة، وهي تطرح مقترحات مفصلة بشأن جميع العناصر المكوّنة لصك قانوني جديد بشأن الفضاء الخارجي، وتقدم نموذجاً واضحاً وواقعياً لعملنا

مستقبلاً. وإضافة إلى ذلك، قدمت الصين والاتحاد الروسي بصفة مشتركة إلى المؤتمر أربع ورقات مواضيعية بشأن مسائل التعاريف والتحقق وتدابير الشفافية وبناء الثقة.

ونحن نرى أن مسألة الفضاء الخارجي، إلى جانب البنود الرئيسية الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، هي ذات أهمية كبيرة من أجل الأمن العالمي، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على السلم والاستقرار في العالم. لهذا السبب، فإن المسائل جميعها تستحق دراسة جادة من جانب المؤتمر. وإن إيجاد عالم خال من أسلحة الفضاء الخارجي هو أمر يتصف بالأهمية ذاتها التي يتصف بها إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

وما برحنا نسمع في الآونة الأخيرة تأكيدات متواترة لما يسمى بـ "الربط". أفليس شكلاً من أشكال الربط أن يصر البعض على التفاوض على مسألة واحدة فقط بينما يرفضون الشروع في أي عمل جوهري بشأن مسائل أخرى؟ فلكل بلد أولوياته، وإن تركيز بلدان تركيزاً حصرياً على أولوياتها هي بينما تُغفل أولويات بلدان أخرى هو أمر من شأنه أن يفضي لا محالة إلى حالة جمود مستحکم في المؤتمر.

وكما يعرف الجميع، تؤيد الصين إجراء مفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وموقفها من ذلك ما زال ثابتاً. وفي الوقت ذاته، ولمساعدة هذه الهيئة على استئناف عملها الجوهري بالسرعة الممكنة، فقد أبدينا مرونة باستمرار. وعليه، فقد أعربنا في آب/أغسطس ٢٠٠٣ عن استعدادنا لقبول الولاية المقرر إسنادها إلى لجنة مخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والواردة في مقترح السفراء الخمسة، كما أبدينا استعدادنا للانضمام إلى توافق الآراء بشأن ذلك المقترح.

ونُشاطر الصين الأطراف كافة قلقها بشأن الخلاف المستحکم في المؤتمر والذي طال أمده، كما تأمل، شأنها في ذلك شأن البلدان كافة، في أن يحدث تحول إيجابي في المؤتمر في أسرع وقت ممكن. وإن مقترح السفراء الخمسة، الذي سبق أن حظي بقبول الغالبية العظمى من الأعضاء، يتيح سبيلاً عملياً للخروج من هذا المأزق. وأود أن أؤكد هنا أن أية فكرة تهدف إلى الالتفاف على برنامج العمل والشروع في مفاوضات على مسألة واحدة فقط مع الامتناع عن العمل الجوهري بشأن مسائل أخرى لن تفضي بنا إلى أية نتيجة.

وأثناء مداولاتنا خلال الأيام القادمة، يتطلع الخبراء الصينيون قُدماً إلى إجراء تبادل مستفيض للآراء مع جميع الأطراف بشأن مسائل من قبيل التعاريف والنطاق وتدابير الشفافية وبناء الثقة وإتاحة إمكانية لإقرار الأمن في الفضاء الخارجي، بهدف زيادة إثراء مناقشاتنا بشأن الفضاء الخارجي. ويحدونا الاعتقاد بأن هذه المناقشة سوف تساعد على إيجاد الأوضاع التي تكفل للمؤتمر الاتفاق في القريب العاجل على برنامج عمل والشروع في العمل الجوهري بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الصين الموقر على بيانه والعبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لسفير الهند، السيد براساد. لكم الكلمة، سيدي.

السيد براساد (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس يود وفدي أن يهنئكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونشيد بكم على ما تبدلونه من جهود في تنظيم مناقشات هادفة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتطلع قُدماً إلى المشاركة مشاركة نشطة في هذه المناقشات. ونؤكد لكم

تعاوننا التام والجاد دعماً لمساعدكم. ونود أن نغتني هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لسفير رومانيا السيد كوستايا على ما أجراه في الشهر الماضي من مناقشات منتجة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وقد تحدث رئيس الهند، الدكتور أ. ب. ج. عبد الكلام، وهو عالم فضائي معروف، أمام جمهور جامعي في مؤتمر متعدد الوسائط معقود عن بُعد، الأسبوع الماضي، في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦، فطرح فكرة إيجاد "ثراء ورخاء في القرية المعرفية العالمية". وقبل ذلك بثلاث سنوات، في الخطاب الذي ألقاه أمام "القمة الفضائية" لمؤتمر العلوم الهندي، حذر بأن "علينا أن نُقر بضرورة أن تتجنب الأوساط الفضائية العالمية جر المنازعات الجغرافية - السياسية الأرضية إلى الفضاء الخارجي، مهددةً بذلك الموجودات الفضائية التي تعود ملكيتها إلى البشرية جمعاء".

وقد تم التشديد بقوة على ما لتطبيق التكنولوجيات الفضائية للأغراض السلمية من أهمية بالنسبة إلى البلدان كافة في المؤتمر الذي نظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (اليونيدير) يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ بشأن "إرساء الأرضية الكفيلة بإتباب الأمن الفضائي المستدام". وألقى ممثل لمنظمة البحوث الفضائية الهندية بياناً في ذلك المؤتمر عن كيفية تسخير الهند الموجودات الفضائية لأغراض تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أطلقت الهند سواتل إلى الفضاء الخارجي من أجل التواصل عبر العالم ومحو الأمية وتوفير أمن صحي وتحسين خدمات الملاحاة والأرصاء الجوية وتحقيق الإدارة المثلى للموارد الطبيعية والبيئة ومواجهة الكوارث الطبيعية. ومن بين التطبيقات الأحدث عهداً إقامة مراكز موارد قروية في جميع أنحاء الهند لتكون بمثابة آلية وحيدة النافذة لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المدعومة فضائياً، من بينها التعليم عن بُعد والتطبيب عن بُعد والخدمات الاستشارية التفاعلية في مجالي إدارة الأراضي والمياه.

وعليه، فقد حدث في السنوات الأخيرة تسارع شديد في خطى أوجه استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وفي خطى التعاون الدولي من أجل هذا الغرض. كما وُجدت إمكانات متزايدة، وبخاصة لدى البلدان النامية، لأن تختصر المراحل وتصبح مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي القائم على التكنولوجيا في القرن الحادي والعشرين. فعلى سبيل المثال، وقّعت الهند في السنة المنصرمة اتفاقاً مع الاتحاد الروسي للتعاون معه في برنامج النظام العالمي لسواتل الملاحاة (غلوناس) واتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي للتعاون معه في برنامج غاليليو، كما أن بعثة تشاندرايان للمنظمة الهندية للبحوث الفضائية التي ستُطلق إلى القمر في عام ٢٠٠٨ ستُقل أدوات لرسم خرائط لسطح القمر من بلغاريا والوكالة الفضائية الأوروبية والإدارة الوطنية للملاحاة الجوية والفضاء (ناسا). كما يجري العمل على إيفاد بعثة تواصلية بين الهند وبلدان الاتحاد الأفريقي بغية توفير روابط اتصالات ومجموعة من الخدمات الإنمائية التوجه المدعومة فضائياً.

ونظراً لجهودنا المتزايدة في سبيل استخدام الفضاء الخارجي للأغراض الإنمائية وتطبيق التكنولوجيا الفضائية على نطاق واسع في جميع جوانب الحياة الحديثة تقريباً، يود وفدي أن يؤكد أهمية أمن الموجودات المنشورة في الفضاء الخارجي وما يترتب على تهديد أي منها من نتائج بالغة الضرر. لذلك فإننا نؤيد تأييداً قوياً السعي إلى النهوض بالإطار القانوني الدولي الراهن لتنظيم الأنشطة الفضائية، الذي ما زال في المراحل الأولى نسبياً من مراحل تطوير التكنولوجيا الفضائية، كما نؤيد العمل على تعزيز القانون الفضائي المعمول به حالياً في مجال

استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه للأغراض السلمية. إن نشر أسلحة في الفضاء الخارجي قد يُنذر بحدوث سباق تسلح جديد ويُعطل عملية استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وإن احترام سلامة الموجودات الفضائية وأمنها وقدرات البلدان كافة هو شرط أساسي من أجل ضمان مواصلة تقديم الخدمات المدعومة فضائياً لجميع البلدان، بما فيها البلدان النامية. ونأمل أن يُسهم عملنا في المؤتمر في تحقيق هذا الهدف.

وُبُعِدَ إطلاق الساتل سيوتنيك في عام ١٩٥٧، وعلى الرغم من التنافس في فترة الحرب الباردة، تَبَيَّنَ المجتمع الدولي فكرة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية والعملية حصراً. وبات هذا الأمر يشكل القاعدة العالمية المقبولة لدى نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة أول مرة في "مسألة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية" في عام ١٩٥٨، وتَجَسَّدَ ذلك في قرارها ١٣٤٨ (د-١٣). كما قامت الجمعية العامة، إدراكاً منها أن استكشاف الفضاء قد أتاح إمكانيات جديدة لتحسين حياة البشرية، بإنشاء اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية بغية تسخير أنشطة الفضاء الخارجي من أجل تحقيق مكاسب تعاونية متبادلة.

ومنذ ذلك الحين، وضعت اللجنة المعنية بتسخير الفضاء الخارجي للأغراض السلمية خمس معاهدات متصلة بالفضاء الخارجي، من بينها معاهدة الفضاء الخارجي، التي تشكل حجر الزاوية للإطار القانوني الدولي لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. والمبادئ الأساسية الأربعة لهذه المعاهدة هي أن يجري استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه من أجل منفعة جميع البلدان وخدمة لمصالحها، وأن يكون الفضاء الخارجي مُلكاً للبشرية جمعاء، وأن يكون متاحاً لاستكشافه واستخدامه بحرية من قبل جميع البلدان، وأن تتعهد الأطراف في المعاهدة بالألا تضع في مدار حول الأرض أي جسم يحمل أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل. والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لترع السلاح قد نصت على أنه، وفقاً لروح معاهدة الفضاء الخارجي، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير وإجراء مزيد من المفاوضات الدولية "بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". ونحن نعتبر نشاطنا الجاري في المؤتمر خطوة صوب بلوغ هذا الهدف.

إن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ما برحت مدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر منذ عام ١٩٨٢، وإن اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قد عملت منذ عام ١٩٨٥ وطيلة عقد من الزمن. وقد انكبَّت اللجنة، كخطوة أولى في تلك المرحلة، ومن خلال بحث عام وجوهري، على دراسة المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذه المسألة ما زالت اليوم على ذات الدرجة من الأهمية التي كانت تتصف بها حينذاك، إن لم تصبح أكثر أهمية.

وتؤيد الهند إنشاء لجنة من لجان المؤتمر تُخصص لمعالجة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على النحو الوارد في مقترح السفراء الخمسة. ونحن نعتقد أنها توفر أساساً جيداً للشروع في عملنا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو عمل تُعرب الهند عن استعدادها للانضمام إليه.

ونرحب بمبادرة الصين ومبادرة وفدكم، السيد الرئيس، في عرض ورقات عمل وورقات غير رسمية تتناول جوانب شتى من المسألة التي نحن بصددتها. فهي مفيدة للغاية في تكوين تفهّم أفضل للأبعاد المختلفة لأمن الفضاء الخارجي. ونشيد بالوفود التي دعت خبراءها إلى الانضمام إلى مداولاتنا. فإن مساهمتهم ستُثري مناقشتنا وستمكننا من تقدير الجوانب التقنية والقانونية للتحدي الذي نواجهه اليوم كامل التقدير.

إن نهج وفدي في معالجة مسألة وضع برنامج عمل للمؤتمر ما برح نهجاً ثابتاً. فأني حلّ يتم التوصل إليه من أجل إنهاء المأزق الراهن يجب أن يكون متجاوباً مع المواجهات الأمنية لجميع الأطراف التي يتشكل منها المؤتمر. لذلك نجدون أمل كبير في أن تعمل مداولاتنا خلال هذا الأسبوع بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومناقشتنا المنظمة بشأن المسائل المتبقية الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر على تمهيد السبيل للتوصل إلى توافق في الآراء يتيح للمؤتمر أن يبدأ عمله الجوهري، وهو مهمته الرئيسية وسبب وجوده.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم على بيانكم وعلى العبارات اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي. السيد السفير بتريتش، لكم الكلمة.

السيد بتريتش (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، أيها السيد الرئيس، أن أتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين إليه، بلغاريا ورومانيا. وبما أن هذه هي أول مرة أتحدث فيها أثناء رئاستكم، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. بوسعي أن أؤكد لكم، ولرؤساء المؤتمر القادمين، دعمنا التام لكم في جهودكم في توجيه هذه الهيئة الجليلة وقيادتها. واسمحوا لي أيضاً أن اغتنم هذه المناسبة للإعراب عن امتناننا لخلفكم، السيد كوستيا سفير رومانيا، على كفاءته وحنكته في توجيه أعمالنا طيلة المناقشة المركزة والمنظمة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فمن الأهمية مواصلة الزخم بشأن هذه المسألة.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يعون الانخراط المتزايد للمجتمع الدولي في أنشطة الفضاء الخارجي من أجل التنمية والتقدم، كما يعون الاعتماد المتزايد على الفضاء الخارجي من أجل تنميتهم الاقتصادية والصناعية ومن أجل أمنهم كذلك. كما نتعاون تعاوناً نشطاً في مبادرات فضائية شتى. هذه الأنشطة ينبغي وضعها في ظل بيئة سلمية، حيث ينبغي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. هذا المنع هو شرط جوهري من أجل تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والنهوض بالتعاون الدولي على استكشاف الفضاء الخارجي بحرية واستخدامه للأغراض السلمية من قبل جميع الدول.

ونقرر بالتقارب المتزايد بين الآراء بشأن وضع تدابير لزيادة الشفافية والثقة والأمن في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ونذكر بأن بلدان الاتحاد الأوروبي قد صوتت بالإجماع تأييداً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٠/٦٦ بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال أنشطة الفضاء الخارجي، ولقرارها ٥٤/٦٠ بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ويُقدّر الاتحاد الأوروبي بالتالي ما بات يوليه المؤتمر حتى الآن من اهتمام لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ولقرار الرؤساء الستة تخصيص جلسة لمناقشة هذه المسألة مناقشة مركزة ومنظمة.

إن ما يمثل "الحطام الفضائي" من خطر على إمكانية الاضطلاع بجميع الأنشطة الفضائية هو مصدر إضافي من مصادر القلق. ومن هذا المنظور، فإن ما تظطلع به اللجنة من أنشطة بشأن استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، ومن بينها "الحطام الفضائي"، يبدو أمراً وثيق الصلة بمداولات المؤتمر. وعليه، يبدو من المستصوب إقامة شكل ما من أشكال التفاعل بين العمل داخل المؤتمر وفي اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

إن توخي الانضباط في عمليات إطلاق أجسام إلى الفضاء هو أمر أساسي من أجل أمن الفضاء. وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي دور مدونة لاهاي الدولية لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية وضرورة مواصلة السعي إلى انضمام مزيد من الدول إليها. وينبغي أن تُناقش، كخطوة أولى، مسألة اعتماد تدابير أخرى من تدابير الشفافية وبناء الثقة، بوصف ذلك عاملاً مُفضيلاً إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومُكملاً له.

ونظراً لأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الدولي الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، فيقع على عاتقه الدور الرئيسي في التفاوض على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، يؤيد الاتحاد الأوروبي إنشاء هيئة فرعية في المؤتمر لمعالجة هذه المسألة استناداً إلى ولاية، ستكون موضع اتفاق من قبل الجميع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم جزيل الشكر على بيانكم وعباراتكم اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا، السفيرة السيدة امتشالي.

السيدة امتشالي (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي أول مرة أتحدث فيها في ظل رئاستكم، أسمحوا لي أن أهنيكم - وبلدكم - على رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

إن إمكانية تسليح الفضاء الخارجي ما زالت موضع قلق لدى المجتمع الدولي، وهناك اتفاق عام في الرأي على وجوب عدم إتاحة المجال لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتؤكد ذلك قرارات شتى صادرة عن الجمعية العامة تتناول مسألة حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فضلاً عن أن هذه المسألة ما زالت قيد البحث في مؤتمر نزع السلاح. وما برحت مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تشكل، منذ فترة لا بأس بها، جزءاً مما يسمى بـ "المسائل الصميمة" للمؤتمر.

لقد سبق أن أعرب وفدي في محافل دولية شتى عن قلقه بشأن حدوث تطورات قد تفضي إلى سباق تسلح جديد على الأرض وفي الفضاء الخارجي، وحذر من أي إجراء قد يؤدي إلى تسليح الفضاء الخارجي. بل إننا، منذ فترة غير بعيدة وفي هذه القاعة بالذات، قد أعربنا عن رأينا بأنه لا يسع المجتمع الدولي أن يتيح للفضاء الخارجي أن يصبح ساحة المعركة القادمة. وما زلنا نتمسك بقوة بهذا الرأي.

لقد أبدت آراء شتى بأنه لا يوجد في الوقت الراهن سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبأن من السابق لأوانه تركيز الاهتمام على مسألة تسليح الفضاء الخارجي. غير أن من المرجح أنه، إذا ما قُدِّر لدولة واحدة أن تبدأ السعي إلى تسليح الفضاء الخارجي، فستحذو دول أخرى حذوها لا محال. وإذا انتظرنا لأن يصبح الفضاء مُسلحاً قبل اتخاذ إجراء، لن يمضي وقت طويل قبل أن يتعين علينا أن نعالج مسألة عدم انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي. وهذا لن يكون تصرفاً متأخراً فحسب، بل إنه سيكون دليلاً على أن المؤتمر قد فوّت فرصة ذهبية لتدارك الأمر قبل وقوعه.

لهذا السبب، ما زالت جنوب أفريقيا مؤيدة للرأي القائل إنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينشئ هيئة فرعية لمعالجة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك إمكانية التفاوض على صك دولي في هذا الشأن.

ولئن كانت وفود عديدة قد ساهمت في مناقشة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإن وفدي يُقدّر خصوصاً ما يبذله الوفدان الروسي والصيني من جهود وما يطرأه من أفكار بشأن دفع هذه العملية قدماً. وفي هذا الصدد، فإن الورقة التي تقدمها مؤخراً بشأن "تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال أنشطة الفضاء الخارجي ومنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي" توفر زاداً إضافياً للتفكير في هذا الموضوع الهام. ويؤيد وفدي الرأي القائل إن التزام الدول كافة بعدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي وبمنع تسليحه سيكون تدبيراً بالغ الأهمية من تدابير بناء الثقة.

وقد فرغنا منذ أسبوعين تماماً من إجراء مناقشات واسعة بشأن شتى العناصر المتصلة بمخطر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. غير أنه، منذ سنوات عديدة حلت، ما برح المؤتمر عاجزاً عن الاتفاق على برنامج عمل. ويعزى ذلك جزئياً إلى الربط بين مسائل من قبيل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومعاودة حظر إنتاج المواد الانشطارية. ونحن نرحب بما أبدته معظم الوفود من مرونة قد تيسر اعتماد برنامج عمل، ونود أن نكرر مناشدتنا جميع أعضاء المؤتمر تنحية خلافاتهم جانباً من أجل الصالح الأكبر المتمثل في إتاحة المجال للمؤتمر أن يعاود الشروع في العمل الجوهرى بشأن البنود المدرجة في جدول أعماله.

الرئيس (تكلم بالروسية): نشكركم على بيانكم، أيها السيدة السفيرة، وعلى عباراتكم اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثلة سري لانكا، السفيرة السيدة سارالا فرناندو.

السيدة فرناندو (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي أول مرة يأخذ وفدي الكلمة في ظل رئاستكم هذا المؤتمر، فأغتنم هذه الفرصة لتقديم تمانينا الخاصة والإشادة بالطريقة الجادة والمتأنية التي أعدت بها رئاستكم. ولكم بالطبع أن تعولوا على الدعم التام من وفدي ومني شخصياً بصفتي من أصدقاء الرئيس في الإسهام بإنجاز مهمتكم بنجاح. ونقدر للأمانة ما بذلته من جهد في إعداد مجموعة الوثائق الأساسية المتعلقة بمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

لقد ذكرتم في البيان الاستهلالي الذي ألقيتموه في ١ حزيران/يونيه أن الجلسة العامة لهذا اليوم ستكرس لموضوع أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. كما تؤيد سري لانكا البيان الذي سيذلي به بعد فترة وجيزة سفير إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٢١. إن انخراط سري لانكا انخراطاً نشطاً بشأن هذه المسألة هو أمر معروف جيداً ويعود تاريخه على الأقل إلى مطلع الثمانينات، عندما قمنا، بمعية سوانا من البلدان النامية في مجموعة الـ ٧٧ التي تتخذ موقفاً مماثلاً لموقفنا، بالدعوة إلى صون الفضاء الخارجي بوصفه التراث المشترك للبشرية جمعاء، لتستخدمه الدول كافة بالتعاون فيما بينها ولأغراض سلمية فقط. وإن مقولة إن الفضاء الخارجي ينبغي تكريسها "حصراً للأغراض السلمية والعلمية" هي مقولة توجد لها أصداء بل وحتى أقدم عهداً من ذلك في الأمم المتحدة وفي المبادرة المشتركة التي قامت بها الدول الرئيسية المرتادة للفضاء في عام ١٩٥٧، عندما اعتمدت الجمعية العامة قرارها الأول بشأن الفضاء الخارجي الذي تضمن تلك العبارات (القرار ١١٤٨).

ولقد شهدنا منذ الستينات حدوث تطور غير مسبوق في مجال تكنولوجيا الفضاء التي أصبحت في متناول عدد متزايد من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، إن تطبيقات تكنولوجيا الفضاء، التي تدفعها العولمة،

كذلك المستخدمة في مجال البث الإذاعي والتلفزيوني والأرصاد الجوية والملاحة والتعليم والصحة وإدارة البيئة والمحاصيل، وما إلى ذلك، قد أصبحت ذات أهمية أساسية بالنسبة لسير الحياة المعتاد في مجتمع عصري. وفي الوقت ذاته، بات يتضح بشكل متزايد سرعة تلاشي الحد الفاصل بين الاستعمال التجاري والعلمي لتكنولوجيا الفضاء وبين استعمالها العسكري، إلى درجة أن الحاجة قد أصبحت ماسة اليوم لضمان أن الفضاء، الذي يمثل آخر تخوم الإنسانية، يستخدم حصراً للأغراض غير الهجومية أو العدائية. وإن الصور الفوتوغرافية المدهشة لما يستجد من عمليات استكشاف للفضاء ما فتئت ملهمة ومدهشة. ويجدون الاعتقاد بأن الإرادة الشعبية ستزداد قوة بالتأكيد بغية إبقاء عالم الفضاء الأصلي هذا ساحة سلمية من أجل البشرية قاطبة وإلى الأبد.

لقد أُرِمَ خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية عدد من المعاهدات والاتفاقات لحماية الموجودات في الفضاء، من بينها معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، التي أبرمت في السنوات الأولى من استكشاف الفضاء، وما زالت أهم تلك المعاهدات. وفي البيان الذي ألقته أمام المؤتمر في ٣٠ حزيران/يونيه من العام الماضي، أعدنا إلى الأذهان الذكرى السنوية الأربعين، التي سيحين موعد الاحتفال بها قريباً، لتوقيع معاهدة الفضاء الخارجي، وحثينا الدول الأعضاء على أن تعمل على تحقيق انضمام دول العالم كافة إلى هذا الصك القانوني الهام، الذي يوجد حالياً ٩٨ دولة طرفاً فيه. وإن تقرير اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل الذي قدم مؤخراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أوصى الآن بعقد مؤتمر لاستعراض معاهدة الفضاء الخارجي في عام ٢٠٠٧ احتفاءً بهذه الذكرى السنوية الخاصة.

وعلى الرغم من أنه لم يكشف حتى الآن حدوث أي إخلال بأحكام القانون الدولي في الفضاء، فلا يمكننا أن نفترض مسبقاً أنه لن يحدث أي إخلال من هذا القبيل مستقبلاً. فالتطورات العلمية والتكنولوجية السريعة قد زادت إمكانية التنبؤ في النظام العالمي صعوبة. وأثناء حلقة دراسية عن الأمن الفضائي عقدت مؤخراً على هامش مؤتمر نزع السلاح، سمعنا من متعهدين فضائيين تجاريين عن اتخاذهم تدابير وقائية في سياق مخاطر متزايدة قد تترتب على احتمال حدوث عمليات قرصنة تقوم بها جهات من الدول ومن غير الدول كذلك.

لقد جرى نقاش كثير في المؤتمر عبر السنين، وأنجز عمل كثير في اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والمنشأة في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥، بشأن الطريقة التي يمكننا فيها تعزيز الصكوك القانونية المعمول بها. ونشكر وفدي الاتحاد الروسي والصين على عرضهما عدداً من المقترحات وورقات العمل بشأن العناصر الممكنة من أجل عقد اتفاق قانوني جديد متعدد الأطراف.

إن القرار الذي تقدمه سنوياً سري لانكا ومصر معاً في اللجنة الأولى فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ينص على أن للمؤتمر الدور الرئيسي في التفاوض على أي اتفاق متعدد الأطراف، حسب الاقتضاء، كما يقر بتقارب الآراء المتزايد بشأن وضع تدابير ترمي إلى تعزيز الشفافية والثقة والأمن في مجال استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وقد طُرح رأي مفاده أن ليس ثمة سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ويشكك بناءً على ذلك في أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد يكون أحد الردود على هذا الرأي، على نحو ما يجادل به وفدي على الدوام، أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو مهمة أسهل من محاولة كبح هذا السباق وإبطاء تسارعه بعد بدئه. فهل بإمكاننا حقاً تحمل ما يترتب على التنافس في الفضاء الخارجي من نفقات باهظة في حين ما زالت توجد أمامنا تحديات كثيرة أخرى، كمكافحة الفقر والجوع والمرض والحرمان؟

وأود أيضاً أن أعيد إلى الأذهان أنه، منذ فترة تعود إلى عام ١٩٨٥، اقترحت سري لانكا فرض حظر اختياري على اختبار الأسلحة الفضائية وتطويرها قبل إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن وضع معاهدة تحظر جميع الأسلحة في الفضاء. لذلك فإننا نرى جدوى في ما صدر مؤخراً من دعوات إلى الدول الرئيسية المرتادة للفضاء لإصدار سلسلة من التصريحات المستقلة بأنها لن تكون هي البادئة في نشر أسلحة في الفضاء، الأمر الذي من شأنه أن يوفر قدراً لا بأس به من الحماية للموجودات الفضائية الحالية وأن يساعد على بناء الثقة في أمن الفضاء.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم على بيانكم وعلى العبارات الرقيقة التي وجهتموها إلى الرئيس. المتحدث التالي المدرج في القائمة هو ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السفير السيد ري. لكم الكلمة، سيدي.

السيد ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أهنئكم، أيها السيد الرئيس، على انتخابكم لمنصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. أتمنى لكم النجاح في عملكم وأؤكد لكم دعم وفندا وتعاوننا النشطين. كما أود أن أشكر خلفكم، السيد دورو - رومولوس كوستيا، سفير رومانيا، على ما أنجزه من عمل جدير بالاعتبار أثناء فترة توليه الرئاسة.

إن الفضاء هو التراث المشترك للبشرية ومضمار مرتبط ارتباطاً مباشراً بنماء البشرية مستقبلاً. واستكشاف الفضاء واستخدامه، بما في ذلك القمر وغيره من الأجرام السماوية، يجب أن يكونا مكرسين للأغراض السلمية من أجل منفعة البلدان كافة وخدمة لمصالحها، بصرف النظر على مستوى التنمية العلمية والتكنولوجية فيها.

واستغلال الفضاء للأغراض السلمية هو الرغبة الجماعية للبشرية. وإن استخدام المنجزات الرئيسية للبشرية في ميداني العلم والتكنولوجيا وسيلةً لتهديد وجود البشرية بالخطر بدلاً من استخدامها لمنفعة البشرية ونمائها أمر لا يطاق. بيد أنه يجري حالياً تحويل الفضاء الخارجي إلى مضمار يجري فيه تكريس مبالغ هائلة من الأموال والتكنولوجيا المتقدمة تحقيقاً لغايات عسكرية واستراتيجية حصراً. وينبغي التنويه على وجه الخصوص بأن الفضاء يشهد تركيزاً للمخاطر بإمكانه أن يعود على الكوكب بالأهوال بسبب سعي بلد واحد إلى تحقيق هدف يتعارض مع أمان البشرية. وإن خطة تسليح الفضاء والتشجيع على سباق التسلح يجري تنفيذها علناً. والاختبارات العملية لنشر أسلحة فضائية ما زالت مستمرة. واعتمادات الميزانية المخصصة لتسليح الفضاء آخذة في التزايد. بل إنه يُتوخى أيضاً صنع أسلحة فضائية ومركبات للنقل والشحن المكوكيين في الفضاء من أجل شن هجمات بسرعة البرق على أهداف أرضية عادية. وإن افتقار القوانين الدولية السارية حالياً إلى أحكام تحظر نشر أسلحة في الفضاء، فضلاً عن إلغاء معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والسعي الحثيث إلى إقامة الشبكة الدفاعية المضادة للقذائف، وما إلى ذلك، هي عوامل تزيد من مخاطر تحول الفضاء إلى ساحة عسكرية.

إن وضع إطار قانوني دولي جديد لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء منعاً شاملاً وفعالاً هو أمر تمس الحاجة إليه في ظل الظروف التي تم فيها إلغاء اتفاقيات معينة متصلة بالفضاء أو نظراً لعدم كفاية هذه الاتفاقيات، ونظراً لما أطلق من تهديدات عدائية بإنشاء نظم أسلحة فضائية.

إن مؤتمر نزع السلاح قد بذل في الماضي جهوداً حثيثة للتفاوض على اتفاقات شاملة ترمي إلى منع حدوث سباق تسلح في مجال الأسلحة الفضائية وفقاً لما صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة من قرارات في هذا الشأن. ويقدر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقديراً عالياً الجهود المخلصة والموقف الصريح لجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي في هذا الشأن. وورقات العمل المقدمة من الصين وروسيا والحلقات الدراسية المعقودة في مناسبات عديدة بشأن المسائل الفضائية قد أسهمت في طرح آراء مشتركة بشأن المسألة الفضائية وإرساء أساس متين لتوسيع نطاق المناقشات المتعددة الأطراف. وقد عقدت الحلقات الدراسية في جو مؤات كان يهدف إلى إيجاد حل للمسألة وساعد على زيادة الوعي بضرورة وإلحاحية منع سباق التسلح في مجال الأسلحة الفضائية. ويجري تحسين ورقات العمل استناداً إلى مجموعة واسعة من الآراء والاقتراحات، تنم عن النهج الصريح والرغبة المخلصة في بدء المفاوضات.

وكما تبين قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المعني بتزع السلاح، يناط به الدور الرئيسي في التفاوض على الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء. ويؤيد وفد المقترح الداعي إلى إنشاء لجنة مخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء والشروع في مفاوضات بشأن هذه المسألة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعتمد برنامج عمل شاملاً ومتوازناً في المستقبل القريب.

ويود وفدي مجدداً أن يعرب عن رأيه بأن مقترح السفراء الخمسة سيشكل أساساً لجهودنا الرامية إلى التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل. وعملية المناقشات التي خضنا فيها حتى الآن تؤكد كذلك أن مقترح السفراء الخمسة يمكن استخدامه كأساس لبرنامج العمل الشامل والمتوازن. ويأمل وفدي أن النقاش المنهجي المركز على البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح سيسهم في إيجاد جو مؤات للتوصل إلى اتفاق على برنامج عمل، ما سيفضي بالتالي إلى عملية تفاوضية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم أيها السيد السفير على العبارات اللطيفة التي وجهتموها إلى الرئيس وعلى بيانكم. والآن اسمحوا لي أن أدلي ببيان نيابة عن الاتحاد الروسي.

إن الجانب الرئيسي لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو منع نشر أسلحة فيه. وإذا فشلنا في ذلك، فإن إمكانية استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي وشن هجمات من الفضاء ضد الأرض ستصبح حقيقة واقعة. فإن جعل الفضاء الخارجي مسرحاً للأعمال العسكرية هو أمر تترتب عليه أخطر العواقب.

أولاً، إن ذلك سيهدد بالخطر عمل السواتل العادي، الذي تعتمد عليه البشرية اعتماداً متزايداً في حياتها اليومية. فمعظم سواتل الاتصالات والملاحة والاستشعار عن بُعد وغيرها من السواتل العاملة حالياً تؤدي مهام مدنية وعسكرية على السواء، وستصبح بالتالي الأهداف الرئيسية للأسلحة المنشورة في الفضاء.

ثانياً، إن تسليح الفضاء الخارجي هو أمر شبيه بظهور نوع جديد من أسلحة الدمار الشامل. فهو سيعقد الحالة العسكرية والاستراتيجية تعقيداً شديداً. وسيتم التوهم بإمكانية تسديد الضربة الأولى مع الإفلات من

العقاب. وسيصبح عامل المباغته عاملاً أهم من ذلك بكثير. وستحدث زيادة حادة في المخاطر المتصلة بقصر الوقت المتاح لاتخاذ قرارات بشأن الاستخدام العسكري للأسلحة في الفضاء وعلى الأرض على السواء. والتدابير المضادة التي لا محالة من اتخاذها لصد محاولات التفرد في تحقيق مزايا استراتيجية قد تلغي كلما يبذل من جهود نزع السلاح في ميدان الأسلحة والقذائف النووية وغيرها من المجالات، وقد تعطي دفعة قوية لتفشي أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، مع التحريض في الوقت ذاته على ظهور أشكال جديدة وغير متصورة حالياً من الإرهاب.

ثالثاً، إن احتمال وقوع كوارث من صنع الإنساني، كحدوث زيادة في كمية الحطام الفضائي، سينمو نمواً لا يستهان به. وإن احتمال وقوع ذلك هو خطر حقيقي - فقد صدرت ادعاءات بالهيمنة في الفضاء الخارجي. ويجري تخصيص موارد مالية للبحوث العلمية والتكنولوجية. وهناك جماعات ضغط مؤثرة ما انفكت تؤيد فكرة تسليح الفضاء الخارجي. غير أن إمكانية إزالة هذا الخطر واردة. والفضاء الخارجي حال حالياً من الأسلحة. وقرار نشر أسلحة في الفضاء الخارجي لم يتخذ بعد. وثمة إدراك متزايد لما يترتب عليه نشر أسلحة في الفضاء الخارجي من عواقب مدمرة لا رجعة فيها. إن تسليح الفضاء الخارجي ليس حتمية تكنولوجية، كما أنه ليس قدراً محتوماً، فقد سبق لنا أن رفضنا الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية. وبند منع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي هو أهم البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. والمشكلة ليست وهمية على الإطلاق، فهي مسألة رئيسية وملحة، ولا جدال في أنها قضية نزع سلاح. والرهانات عالية للغاية. وهذا أمر يؤثر تأثيراً مباشراً في المصالح الحيوية للدول كافة، وهو مشكلة قابلة للحل. والمهمة هي منع حدوث شيء لم يحدث بعد، مع الحفاظ على الوضع الراهن. وهي حالة سيكسب فيها الجميع، ونعتقد بأننا سوف ننجح في التوصل إلى اتفاق على بدء العمل بشأن هذه المسألة في المؤتمر.

إن مسألة منع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي قد صيغت صياغة صحيحة تماماً. ومن الواضح أنها تركز الاهتمام على مشكلة محددة وحقيقية، وهذا هو ما ينبغي أن يكون موضع مساعينا. إن اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي قد نهضت بعملها في المؤتمر بنجاح خلال سنوات عديدة. وقد سبق لنا أن اتفقنا على موضوع النقاش عندما اعتمدنا جدول أعمال المؤتمر، الذي يشمل بنداً بشأن منع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي. ونود أيضاً أن نبين أن صيغة "منع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي" لا تتضمن بأي شكل فرض حظر من حيث المبدأ على استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية. إن أهداف عمل لجنة المؤتمر المخصصة المراقبة التي ستعنى بمسألة منع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي يجب عدم إخضاعها للاستبدال أو التفسير العريض على نحو لا مبرر له. وروسيا منفتحة على شتى الأفكار والمقترحات الرامية إلى منع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي وضمان الأمن وسلامة الأجسام الفضائية فيه. وهي مستعدة للنظر في هذه الأفكار والمقترحات على نحو بناء. ونعتقد من جانبنا أن أبسط التدابير وأيسرها تفهماً وأكثرها فعالية هي فرض حظر على نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وعلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي. فإذا لم توجد أسلحة في الفضاء الخارجي، لن يكون ثمة مكان فيه لاستخدام القوة، ولن يكون ثمة سباق تسليح فيه. بهذه الطريقة سيمكننا القضاء على المشكلة في مهدها.

ونعتقد أن ثمة حاجة إلى معاهدة جديدة والتزامات جديدة تسد الثغرات القائمة في القانون الدولي، وهي معروفة جيداً وأخذة في الاتساع مع استمرار التقدم التكنولوجي. ويجب أن تتمتع هذه التدابير بالمرکز ذاته الذي

تتمتع به المعايير والقواعد المعمول بها حالياً. وسيلازمها فرض قيود لا مناص منها على الأنشطة العسكرية الوطنية وعلى الأعمال التجارية، التي ينبغي وضع لوائح ناظمة لها بموجب التشريعات المحلية، بما في ذلك المسؤولية القانونية في حالة حدوث انتهاكات.

وأخيراً، ينبغي لهذه التدابير أن تكون عاملاً موثقاً في الأمن الوطني للدول كافة. لهذا السبب، فإننا نعتقد أن مستقبل اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح والمعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يجب أن يركز على إمكانية صياغة معاهدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي. ولقد سبق أن دُرست هذه المسألة دراسة مستفيضة بدرجة لا بأس بها وبالتفصيل بفضل جهود دول عديدة. وأود أن أعبر عن اعتقادي الراسخ بأنه سوف يتسنى لنا التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الاستثنائية.

وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر إلى أمانة المؤتمر على ما وزعته على الوفود من وثائق أساسية لمؤتمر نزع السلاح تتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إن تجميع هذه الوثائق قد تطلب من الأمانة قدراً كبيراً من العمل، ونحن ممتنون لها خالص الامتنان على ما أنجزته من عمل. وتتضمن مجموعة الوثائق ٦٠ وثيقة عممت ونوقشت في المؤتمر على مر السنوات الـ ٢٢ الماضية. ونأمل أن هذا الدليل، أو بالأحرى، هذه المجموعة من الوثائق، ستكون مفيدة لدى إجراء مناقشة مركزة بشأن هذا الموضوع.

المتحدث التالي المدرج في قائمة المتحدثين هو ممثل نيوزيلندا، السفير السيد ماكاي. لكم الكلمة، سيدي.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): هل لي في البداية، أيها السيد الرئيس، أن أردد تشكرات الآخرين لكم على قيادتكم في إتاحة هذه المناقشة؟ وهل لي أيضاً أن أكرر عبارات الشكر الموجهة إلى زملائنا في الأمانة على ما أنجزوه من عمل في إعداد مجموعات الوثائق اللازمة لهذه المناقشة، هذا العمل الذي ينم، كما لاحظته آخرون، عما اتصف به نقاشنا السابق بشأن هذا الموضوع من زُخر وما علقته عليه البلدان من أهمية على مر السنين؟

إن منع تسليح الفضاء الخارجي هو شرط أساسي من أجل الحفاظ على قدرتنا على الوصول إلى الموارد الفضائية، في الحاضر والمستقبل على السواء، وإن من مصلحتنا صون الفضاء من أجل استحداث تكنولوجيات سلمية وتطوير الاستكشاف العلمي.

إن إبقاء الفضاء حالياً من الأسلحة مسألة أساسية من المسائل التي يعالجها هذا المؤتمر، وهو مُحَقٌّ في ذلك، حيث إنها مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للدول كافة، بل وحتى بالنسبة للدول التي ليس لديها برامج فضائية. وإن نطاق التطبيقات التجارية والعلمية للفضاء الخارجي ما برح أخذاً في الاتساع فيما يتعلق بمجموعة من المهام آخذة في التنوع بازدياد - بدءاً بالاتصالات مثلاً وانتهاءً برصد تغير المناخ. وعلينا أن نكفل أن الفرص مستقبلاً للتنمية السلمية لن تتقلص نتيجة لتسليح الفضاء.

وينبغي لنا، أثناء مناقشاتنا في هذا الجزء من المؤتمر بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أن نغتنم الفرصة لتقييم فرص إرساء إطار قانوني أشمل ينظم عملية تسليح الفضاء. والحجج القائلة إنه لا

يوجد حالياً سباق تسلح في الفضاء، ولا توجد بالتالي ضرورة لمعالجة هذه المسألة، هي حجج تتجاهل ما قد يوفره اتباع نهج تحوطي من منافع وقائية.

وفي الواقع أنه توجد لدينا سابقة تحذونا إلى إرساء إطار قانوني جامع من هذا القبيل. فعند بدء نفاذ معاهدة أنتاركتيكا عام ١٩٦١، استأثرت بقارة كاملة كان الجميع متفقين على أنه لم يتم قط تسليحها أو استخدامها لأغراض عدائية. كما أنها حظرت اختبار الأسلحة بجميع أنواعها. وأثناء التفاوض على تلك المعاهدة، أقرت البلدان بأن إمكانات استغلال مساحة تلك القارة للأغراض السلمية والعلمية هي إمكانات بالغة الأهمية، ولا يجوز بالتالي تعريضها للخطر بتسليحها. وقد أوجدت المعاهدة إطاراً مستقراً للتعاون السلمي خلال السنوات الـ ٤٥ الماضية.

ومن الجدير بالتنويه أن أحد الاعتبارات الأساسية لمشاركة الدول في معاهدة أنتاركتيكا هو الحكم بأن المنافع التي يحتمل أن يجنيها المجتمع العالمي من استخدام القارة للأغراض السلمية والبحوث العلمية التي يمكن القيام بها فيها. بموجب نظام معاهدة دولية متفق عليها تطغى على ما قد يعود على فرادى الدول من منافع أضيق حواء تسليحها للقارة أو عسكريتها لها.

ونيوزيلندا ملتزمة بمواصلة النظر داخل مؤتمر نزع السلاح في مسائل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والفضاء، بمحض طبيعته، يشكل حدوداً عالمية، وبالتالي، فللدول كافة مصلحة في ضمان أن تتم عملية تنمية الموارد الفضائية مستقبلاً بطريقة سلمية وخالية من الأسلحة، ونحن نتطلع قدماً إلى مواصلة هذا النقاش في ظل قيادتكم أثناء الاجتماعات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً على عباراتكم اللطيفة الموجهة إلى الرئيس وعلى بيانكم، وأعطي الكلمة الآن لسفير مصر، السيد سامح شكري.

السيد شكري (مصر): السيد الرئيس، أتوجه لكم بخالص التهنية بمناسبة رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح، وأود أنؤكد لكم أن وفد بلادي حريص على دعم كل المساعي الجادة التي تبذلونها من أجل إعادة تفعيل أعمال المؤتمر.

مع بداية الجزء الثاني من الدورة السنوية للمؤتمر، يتضح من مداولاتنا السابقة أن موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي جاء ضمن الموضوعات البارزة التي تطرقت إليها الوفود في مداخلاتها خلال الجلسات العامة للمؤتمر. ونود الترحيب في هذا الصدد بالاهتمام المتجدد من جانب المؤتمر بهذا الموضوع المحوري، خاصة وأن مصر وسري لانكا تتناوب سنوياً على تقديم مشروع القرار المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة. ونأمل في هذا الشأن أن يحظى القرار هذا العام بقبول واسع على غرار ما تم في السنوات الماضية تقديراً لأهمية الموضوع، واتصاله المباشر بأن يظل الفضاء الخارجي واحدة من الأمن والأمان للاستفادة المشتركة للإنسانية جمعاء.

إن مصر، مع غالبية الدول، على اقتناع بأن إبرام صك قانوني متكامل وملزم هو السبيل الوحيد لمعالجة أوجه القصور الواضحة في النظام القانوني المعني بالفضاء الخارجي.

والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لزع السلاح تؤكد في هذا الشأن أنه من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يتعين اتخاذ التدابير الإضافية وعقد المفاوضات الملائمة. وارتباطاً بما تقدم، ينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذو الصلة، الذي يحمل الرقم ٥٤/٦٠، على أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح، يضطلع بدور رئيسي في المفاوضات بشأن اتفاق متعدد الأطراف، أو عدة اتفاقات، حسب الاقتضاء، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من كافة جوانبه. وقد تناول مؤتمر نزع السلاح باستفاضة الموضوعات المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال أعمال اللجنة الخاصة المعنية التي عُقدت في إطار المؤتمر في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٤. وإن ما خلصت إليه اللجنة المخصصة التي اجتمعت عام ١٩٨٥ برئاسة مصر من نتائج ما زالت ذات أهمية بالنسبة للتطورات الراهنة، حيث أبرزت ما لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من أهمية وما يتصف به من إلحاحية. ونأمل في هذا السياق أن يعاد إنشاء اللجنة المخصصة في أقرب فرصة في إطار المؤتمر.

إن مصر ترحب بالجهود التي تقوم بها روسيا والصين بشأن بلورة اتفاق قانوني دولي متوخى مستقبلاً بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. وتمثل هذه الجهود خطوة هامة نحو معالجة مسألة تسليح الفضاء الخارجي، وإسهاماً قيماً في أعمال اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي المتوخى إنشاؤها مستقبلاً.

وفي تقديرنا ومنظورنا، فإن أي صك قانوني يُتوخى إبرامه مستقبلاً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يتعين أن يتضمن مواد صريحة وواضحة تحظر استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية. كما يتعين أن يتضمن أحكاماً بشأن التعاون والمساعدات تضمن أن يكون استخدام الفضاء الخارجي واستغلاله من أجل منفعة الدول كافة، مهما اختلفت مستويات تقدمها الاقتصادي والعلمي، وفقاً لما تتضمنه ديباجة معاهدة عام ١٩٩٧ بشأن الفضاء الخارجي. ويكتسب ذلك أهمية كبرى في ضوء تنامي الفجوة بين الدول التي تملك قدرات فضائية وتلك التي لا تملك تلك القدرات.

إن العالم يشهد تطورات تكنولوجية وعلمية متلاحقة في مجال استخدام الفضاء الخارجي للأغراض التجارية والعلمية، ويترتب على ذلك اعتماد الحضارة الإنسانية اعتماداً متزايداً على الفضاء الخارجي في عدد متنامٍ من المجالات ذات التأثير المباشر على التنمية. وتبرز هذه التطورات المتلاحقة مسؤولية المجتمع الدولي تجاه الأجيال الحالية والقادمة للعمل من أجل إبقاء الفضاء الخارجي ساحةً للتعاون ولاستخدامه للأغراض السلمية، وليس للمواجهة العسكرية، خاصة وأن تداعيات أي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ستكون له آثاره المدمرة.

وتؤمن مصر أنه لا يمكن تحقيق الأمن والسلام، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، من خلال عقائد الهيمنة العسكرية ونظم التسلح المتطورة، بل يجب أن يركز الأمن على التعاون بين الدول كافة. وفي هذا الإطار، نعيد التأكيد على تأييدنا للبدء في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل وضع نظام شامل لمنع استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية كافة، وذلك في إطار برنامج عمل للمؤتمر يتم التوصل إليه بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم على بيانكم وعباراتكم اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. أود الآن إعطاء الكلمة لسفير إندونيسيا، السيد بوجا، الذي سيتحدث نيابة عن مجموعة الـ ٢١.

السيد بوجا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئكم، أيها السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، كما أود أن أؤكد لكم دعمنا لكم وتعاوننا معكم في هؤلكم المسؤولة. ويشرفني، بصفتي منسق مجموعة الـ ٢١، أن أدلي بالبيان التالي نيابة عن المجموعة.

تؤكد المجموعة ما تتصف به مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من أهمية وإلحاحية، واستعداد دولها للإسهام في ذلك الهدف المشترك، بما يتمشى وأحكام معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (معاهدة الفضاء الخارجي).

كما تكرر المجموعة أن الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى هم التراث المشترك للبشرية. ويؤكد الفريق مجدداً أن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى ينبغي أن يتم لأغراض سلمية وأن يجريا لمنفعة ومصلحة البلدان كافة، بصرف النظر عن درجة التنمية الاقتصادية أو العلمية فيها.

غير أن المجموعة يساورها بالغ القلق بشأن الآثار السلبية المترتبة على استحداث ونشر شبكات دفاعية مضادة للقذائف التسيارية ومواصلة السعي إلى حيازة تكنولوجيا عسكرية متقدمة قادرة على الانتشار في الفضاء الخارجي، ما قلل من إمكانات إيجاد مناخ دولي مفض إلى تعزيز نزع السلاح وتوطيد الأمن الدولي.

كما تعيد المجموعة تأكيد إقرارها بأن النظام القانوني الواجب التطبيق على الفضاء الخارجي لا يضمن في حد ذاته منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وأن النظام يؤدي دوراً لا يستهان به في منع حدوث سباق تسلح في تلك البيئة. لهذا الغرض، تشدد المجموعة على ضرورة ترسيخ هذا النظام وتدعيمه وزيادة فعاليته. كما تشدد على الحاجة الملحة إلى شروع مؤتمر نزع السلاح في عمله الموضوعي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتود المجموعة أيضاً أن تغتنم هذه الفرصة لتهيب بالدول كافة، وبخاصة منها الدول ذات القدرات الفضائية الرئيسية، أن تسهم إسهاماً نشطاً في هدف استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح فيه والامتناع عن إثبات أفعال منافية لهذا الهدف. كما تشدد المجموعة على الأهمية القصوى للامتثال لأحكام اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح القائمة حالياً وذات الصلة بالفضاء الخارجي والنظام القانوني المعمول به فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي لصالح الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم على عباراتكم اللطيفة وبيانكم، وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا، السيد جانغ.

السيد جانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً، أيها السيد الرئيس، أن أضم صوتي إلى المتحدثين السابقين في هؤنتكم على توليكم رئاسة هذه الهيئة المهيبة. أعتقد أن خبراتكم الواسعة في قضايا الأمن المتعدد الأطراف ومهارتكم ستساعدكم على الإبقاء على ما أوجدناه من زخم في ظل المبادرة الجديدة لرؤساء المؤتمر لعام ٢٠٠٦. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد لكم دعمنا وتعاوننا التامين.

وإنني، إذ اغتنم هذه الفرصة، أود أيضاً أن أشيد بسفير رومانيا السيد كوستيا على إدارته الممتازة لجلسات المؤتمر. وأثناء فترة رئاسته، تقدمت الولايات المتحدة بمشروع نص بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد

الانشطارية. وإضافة إلى مناقشاتنا المركزة بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أمل أن يتسنى للمؤتمر الشروع في مداولات بشأن هذا المقترح كذلك.

إن التنمية الاقتصادية وما أُحرز من تقدم في المجالات العلمية والتكنولوجية قد أتاح للأنشطة البشرية أن توسع نطاقها لتمتد بعيداً إلى الفضاء الخارجي. وإن تطبيق هذه المنجزات في الحياة اليومية قد أصبح واضحاً للعيان، حيث بات يشمل البث الإذاعي والتلفزيوني والأرصاد الجوية والتكنولوجيات والخدمات القائمة على النظام العالمي لتحديد المواقع. إن منافع استكشاف الفضاء للأغراض السلمية قد باتت تشكل بصورة متزايدة جزءاً جوهرياً من البحث العلمي والمعالجة الطبية وتصريف الأعمال التجارية. ويعني ذلك أن الأمم كافة، المرتادة منها للفضاء وغير المرتادة له، قد أضحت جهات ذات مصلحة في الإبقاء على استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، إلا أنه لا يسعنا اعتبار استخدام الفضاء للأغراض السلمية أمراً مسلماً به. فإمكانية حدوث سباق تسلح باستخدام التكنولوجيات الفضائية المتقدمة وما يتصل بها من تكنولوجيات، فضلاً عن تفشي انتشار الحطام الفضائي والنواتج العرضية للأنشطة الفضائية المتزايدة، تثير جميعها سؤالاً هاماً هو: كيف ينبغي لنا الحفاظ على استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية بحرية وبلا انقطاع؟

من هذا المنطلق، يرى وفدي أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو مسألة هامة من مسائل الأمن الدولي وأن مؤتمر نزع السلاح محق في معالجتها. وفي هذا الشأن أود أن أعرب عن تقدير وفدي لكل من الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية على ما قدماه من مساهمات بالغة القيمة من خلال توزيعهما ورقات العمل وعقدتهما الحلقات الدراسية. ونأمل من المناقشات المركزة بشأن مسائل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والمعقودة أثناء الجلسات الجارية في ظل رئاستكم أن تسهم في إيجاد تفهم أعمق وفي زيادة تطوير مناقشاتنا بشأن المسائل الهامة المتصلة بهذا الموضوع.

أما فيما يتعلق بالمسائل الفنية المحددة في وثيقة المؤتمر CD/1769، أود أن أطلعكم على أفكارنا العامة فيما يتعلق بمسألتين.

أولاً، إن تعريف عناصر جوهرية كالفضاء الخارجي والأجسام الفضائية والاستخدام العسكري (لأغراض السلمية)، وما إلى ذلك، يلزم استكشافها بتمعن. غير أنه ينبغي لنا أن نحصر كذلك على عدم الغوص في نقاش لا نهاية له، على نحو ما جرى في محافل أخرى، كلجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

ثانياً، إن تدابير بناء الثقة تشكل جانباً من أهم جوانب العملية بكاملها. وقد تشمل هذه التدابير حشد الدعم لنظام فعال وإيجاد الاستعداد للتفاوض بشأنه، ثم وضع موضع التنفيذ الفعال لدى الاتفاق عليه. ومن أجل ذلك، قد يلزمنا أن نبدأ بالسعي إلى إيجاد الطرق الكفيلة بتعزيز امتثال الدول المرتادة للفضاء حالياً امتثالاً فعالاً للاتفاقيات القائمة، كاتفاقية التسجيل لعام ١٩٧٥. ويمكن تكميل هذه الجهود بقيام جميع الدول بالإشعار مسبقاً عما تعتزم القيام به من عمليات إطلاق بموجب أحكام مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية.

إنني إذ ذكرت ذلك، أيها السيد الرئيس، أود أنؤكد لكم أن وفدي مستعد للمشاركة في تبادل الآراء بشأن هاتين المسألتين وغيرهما أثناء جلسات النقاش المركزة.

إن جميع محافل الأمن الدولي، ومن بينها اللجنة الأولى للأمم المتحدة والمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما انفكت تؤيد فكرة دراسة المخاطر التي يمكن أن تنشأ في الفضاء الخارجي وسبل الحيلولة دون وقوعها. وإن المشكلة التي نواجهها في جهودنا المشتركة الرامية إلى التحرك قدماً ربما تُعزى إلى اشتباهاً بالدوافع الاستراتيجية للدول العظمى على طرفي الجدال. وإن معالجة هذه المشكلة ستتطلب بناء ثقة استناداً إلى الالتزامات القائمة حالياً وبتابع نهج تدريجي، بدءاً بمعالجة المسائل التي يسهل الاتفاق عليها ووصولاً في نهاية المطاف إلى المسائل الأعمق والأصعب. وبإمكاننا أيضاً محاولة تعزيز التقدم المحرز في محافل أخرى متصلة بالفضاء كذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم على بيانكم وعلى العبارات اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لسفيرة السويد، السيدة إليزابيث بورسيثين بوتيه.

السيدة بورسيثين بوتيه (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بكم كل الترحيب، أيها السيد الرئيس، وأن أهنئكم على توليكم الرئاسة. إن ما جرى من عمل ممتاز تحضيراً للمناقشة المركزة والمنهجية بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يُبين أننا في أيدٍ جيدة ومحكمة. وأتعهد بتعاون وفدي تعاوناً تاماً معكم.

قبل أن أدلي ببعض الملاحظات الوطنية العامة بشأن المسألة موضع البحث، أود أن أؤكد أن السويد تؤيد ما جاء في البيان الذي أدلى به السيد السفير بيترتس نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد طلبتم منا أن نُدلي في جلسة هذا اليوم بآرائنا بشأن "أهمية المسألة".

إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ عليه من أجل استخدامه للأغراض السلمية هو أمر ما برح يُشكّل أولوية مزدوجة بالنسبة للمجتمع الدولي طيلة ما يقارب النصف قرن. ولا يزال هذا الأمر أولوية بالنسبة إلى حكومتي. لقد أبرم عدد من المعاهدات على مر السنين، شكلت نظاماً قانونياً دولياً هاماً يضع لوائح ناظمة لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. إن الحظر الذي طال السعي إلى فرضه على نشر أسلحة في الفضاء الخارجي هو أمر ما زال مستعصياً علينا، لكنه بات ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى.

علينا ألا ننسى أن الفضاء الخارجي بيئة هشة تعود ملكيتها للبشرية جمعاء. وإن المنافع المتأتية من حرية استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية ينبغي أن تفيدنا جميعاً. وعلينا جميعاً مسؤولية مشتركة في حمايته.

إننا نشهد حالياً ما يحدث في ميدان التكنولوجيا الفضائية وأوجه استخدامهما من تطور سريع. ومنذ فترة ليست بالبعيدة، كان استكشاف التكنولوجيا الفضائية حكراً على عدد قليل من البلدان. أما الآن، فقد أصبح عدد متزايد من الدول منخرطاً فيه مباشرة وبنشيط، بحيث بات مجموع عددها اليوم يزيد عن المائة. كما يُستفاد منه في عدد متزايد من المجالات العلمية. وعلاوة على ذلك، ففي عصر العولمة هذا، باتت مجتمعاتنا فعلاً معتمدة على تكنولوجيا الفضاء من أجل التنمية الاقتصادية والتكنولوجية. وبعبارة أخرى، فإن لنا جميعاً مصلحة حقيقية جداً في ما يجري في الفضاء الخارجي.

إن الاستخدام المزدوج للأنشطة الفضائية هو سمة متأصلة من سمات هذه الأنشطة، ويؤكد لماذا يلزمنا معالجة مسألة الأمن الفضائي معالجة شاملة ومتربطة. فبينما ينبغي لنا في المؤتمر أن نسعى إلى وضع آلية أو صك لحظر تسليح الفضاء الخارجي حظراً باتاً، ينبغي أيضاً أن تُستكشف تماماً مفاهيم أخرى، كتدابير الشفافية وبناء الثقة، ومدونات قواعد السلوك، وقواعد الطريق. وقد دعا وفدي في مناسبات عديدة إلى إقامة روابط أوثق بين المؤتمر وما يجري إنجازه من عمل جوهري، على سبيل المثال، في لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. كما دفعنا بأنه ينبغي للمداولات بشأن عدم تسليح الفضاء الخارجي أن تستفيد من وجهات نظر مجمل القطاع الفضائي، بما في ذلك أصحاب المصالح العسكرية والمدنية على السواء.

إن حماية الفضاء الخارجي من أجل استخدامه في الأغراض العسكرية هو أمر يرتبط ارتباطاً حميمياً بمنع تسليح الفضاء الخارجي ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها انطلاقاً من أجسام في الفضاء الخارجي أو ضدها. ويُستخدم الفضاء الخارجي اليوم لعدد من الأغراض العسكرية، كالمراقبة والاتصالات والملاحة وتحديد الأهداف. وتُعد الموجودات والقدرات الفضائية جزءاً من العقائد العسكرية الحديثة، وفي اعتقادي أنها ستظل كذلك.

إلا أنه لم تُنشر حتى الآن أسلحة هجومية في الفضاء الخارجي. كما أننا لا نعلم عن نشر أية أسلحة من هذا القبيل في أماكن أخرى من أجل استخدامها مباشرة ضد سواتل أو أجسام أخرى منشورة في الفضاء الخارجي. وما زال بإمكان الدول والكيانات التجارية نشر أجسام في الفضاء على أساس الافتراض أنها لن تتعرض لتهديد أو هجوم.

ومن المؤكد أن كسر حاجز التسليح ستترتب عليه آثار فورية وخطيرة ليس فقط بالنسبة للاستقرار الاستراتيجي والتخطيط العسكري للدول الرئيسية المرتادة للفضاء، بل أيضاً بالنسبة لجميع الأنشطة المتصلة بالفضاء. ومن الأرجح أنه سيؤدي إلى اتخاذ تدابير مضادة تنطوي على مخاطر إطلاق العنان لسباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإن فكرة أن إدخال أسلحة إلى الفضاء الخارجي وإشاعة مفهوم التهديد باستخدام القوة فيه قد يكون سبيلاً ناجحاً لضمان ميزة استراتيجية وتحقيق أهداف دفاعية مشروعة هي في رأيي فكرة مغلوطة من أساسها. فمن شأن ذلك أن يُعرض للخطر المنافع ومظاهر التقدم ذاتها التي من المفترض أن يحميها.

وإحدى السمات الخاصة للفضاء الخارجي هي جانبها اللاتناظري. وإن تطوير قدرة سلاحية عاملة في الفضاء الخارجي أو موجهة ضده هو عملية بالغة التعقيد وباهظة التكلفة، لكن إمكانية اتخاذ تدابير مضادة تصدياً لذلك قد لا تستدعي الدرجة ذاتها من التقنية الرفيعة. إن العمل المتعمد على إيجاد كميات كبيرة من "الحطام الفضائي" من شأنه، مثلاً، أن يلحق ضرراً ليس فقط بما قد يوجد من أسلحة في الفضاء، بل أن يجعل أيضاً أجزاءً من الفضاء غير صالحة للاستخدام لأغراض سلمية ضرورية.

يُعتمد سنوياً في الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار يؤكد مجدداً أهمية وإلحاحية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مع إعادة تشديده على الدور الرئيسي الذي ينهض به المؤتمر في التفاوض على اتفاق مناسب متعدد الأطراف، أو على اتفاقات من هذا القبيل، لمعالجة هذه المسألة. ولم يفلح المؤتمر حتى الآن في دفع هذه المسألة قُدماً من حيث الجوهر. وأصبنا في العام الماضي بنكسة إضافية بتصويت بضع دول رافضة القرار التقليدي

بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبتصويتها سلبياً كذلك على القرار الجديد بشأن إمكانية استكشاف مزيد من تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي.

ويؤمل من الدول كافة أن تستغل الجلسات العامة الرسمية وغير الرسمية المقرر عقدها في الأسبوع القادم والمخصصة لبحث مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من أجل زيادة تفهمنا لسبل ووسائل منع تسلح الفضاء الخارجي. ومن المؤكد أن مشاركة خبراء فضائيين ووطنيين مشاركة نشطة ستكون مفيدة لهذا الغرض.

كما أوضح وفدي في العام الماضي أن مسألي الأمن الفضائي ومنع تسلح الفضاء الخارجي هما مسألتان بالغتا الأهمية ولا يجوز شلُّهما بعجز المؤتمر عن الاتفاق على برنامج عمل. فالمضمون أهم من الشكل، ولا بد، إن دعت الضرورة، من النظر في جميع الأماكن والأشكال الممكنة للمداولات. غير أنه يحدونا الاعتقاد بأنه ما زال بوسعنا إحراز تقدم في دورة المؤتمر لهذا العام بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والسويد، على نحو ما أعرب عنه أيضاً الاتحاد الأوروبي، تؤيد إنشاء هيئة فرعية في المؤتمر لمعالجة هذه المسألة. وآمل منكم، أيها السيد الرئيس، أن تساعدونا على المضي قدماً في هذا المسعى.

وقبل أن أختتم بياني، أود أيضاً أن أوجه الأنظار إلى تقرير اللجنة الدولية المعنية بأسلحة الدمار الشامل الذي نُشر الأسبوع الماضي. فهو يتضمن بعض الأفكار والمقترحات المثيرة للاهتمام فيما يتصل بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك إمكانية وضع بروتوكول إضافي يُلحق بمعاهدة الفضاء الخارجي ويحظر جميع الأسلحة في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكرك، أيتها السيدة السفيرة، على بيانك وعلى عباراتك وتمنياتك اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. اسمحوا لي الآن أن أعطي الكلمة لسفير هولندا، السيد لاندمان.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): استمحيكم أولاً، أيها السيد الرئيس، أن أنضم إليكم في ترحيبكم بسفير سلوفاكيا الجديد، صديقي العزيز السفير السيد بينتر، الذي أعرفه جيداً نظراً لتعاوننا معاً في مهمة سابقة.

وثانياً، أود أن أشيد بحماسة بمبادرة الأمانة - وبخاصة النائب الجديد للأمين العام - وأعني بالمبادرة هنا المذكرة التي عممتها الأمانة وذات المضمون المثير لبالغ الاهتمام والواعد للغاية فيما يتعلق باعترام تعزيز خدمات هذه الهيئة ودعامتها الأساسية. وأخص بالذكر أيضاً موقعها على الإنترنت، فضلاً عن إتاحة الوثائق الأساسية لهذه الهيئة بشكل أسرع.

كما أنني معجب جداً بما أنجز من عمل هائل - في ظل توجيهاتكم في الحقيقة، وإن كانت الأمانة هي التي أنجزته - بإصدار الكتاب الممتاز الذي يبين مقدار ما سبق أن أنجز فعلاً من عمل بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

إن بلدي، بوصفه عضواً في الاتحاد الأوروبي، يؤيد بالطبع تأييداً تاماً ما جاء في المداخلة التي أدلى بها السفير السيد بتريتش بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وعلى الصعيد الوطني، أود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية.

إن هذا العام ما برح ناجحاً نسبياً بالنسبة للمؤتمر حتى الآن. وثمة إمكانيات لإيجاد سبيل للخروج من المأزق الخانق للمؤتمر. لكنه يلزمنا أن نكون واسعي الخيال ومبدعين في الوقت ذاته بغية التخلي عن فكرة الربط التي ثبت الآن أنها تؤدي إلى عكس النتائج المتوخاة منها، مع عدم إغفال الأولويات المختلفة لدى شتى الدول الأعضاء في المؤتمر. ويلزمنا الجرأة وارتياح مجالات جديدة، حتى وإن كان ذلك ينطوي على مخاطرة.

وينبغي عدم حدوث سوء فهم. فهولندا تعلق أهمية كبيرة على وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأثناء المناقشات المواضيعية بشأن وضع هذه المعاهدة، شهدنا وفد الولايات المتحدة الأمريكية يطرح مشروع معاهدة وولاية للمفاوضات بشأن وضع تلك المعاهدة. وبعد إصغاء السمع إلى كل ما ألقى من بيانات وما جرى من مناقشات تحاورية مفيدة ومثيرة للاهتمام بين مختلف الخبراء الحاضرين، أرتقي على المؤتمر أن يستغل ما نتج عن ذلك من زخم أفضل استغلال. وينبغي لنا ألا نهدر الوقت قبل أن نتيح لأنفسنا مجالاً للتفكير في كيفية مواصلة بحث هذه المسألة.

هذه ليست بالتأكيد محاولة للتقليل من أهمية المسألة ذات الأولوية التي نحن بصدد مناقشتها في ظل الرئاسة الروسية. وأكرر أن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لهولندا، ونحن على استعداد للانخراط بجدية في المناقشات القادمة. وقد تحدث زميلنا الصيني بكل بلاغة، ونحن متفقون تماماً على أن إيجاد عالم خال من أسلحة الفضاء الخارجي هو أمر لا يقل أهمية عن إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. إن هولندا ما فتئت على استعداد لتأييد المقترحات المختلفة، سواء رسمياً أم بشكل غير رسمي، التي قد تحقق توافقاً في الآراء في المؤتمر. وإن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ما برحت تشكل جزءاً من كلٍ من تلك المقترحات. إنني أطلع إلى إجراء مناقشة متفتحة ومتعمقة بشأن هذا الموضوع. وإثر ما عقدناه في المؤتمر من مجموعات اجتماعات ناجحة بشأن نزع السلاح ووضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المؤتمر قد بات مستعداً لعقد مجموعة أخرى من الاجتماعات لبحث مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

غير أنه مع وضع الحالة الراهنة في الاعتبار، ترى سلطات بلدي أنه، لئن كان المناخ السياسي من أجل الشروع في مفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية آخذاً في التحرك في الاتجاه الصحيح، فما زال يلزم تناول هذه المسائل الأخرى. بمزيد من البحث. وقد قلنا تكراراً إننا نرى أن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو الخطوة المنطقية التالية التي يتعين اتخاذها في المؤتمر. وهذا لا يعني بالتأكيد أننا لا نريد إحراز تقدم بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أو حتى بشأن أية مسألة أخرى ذات أهمية. وفي رأينا أن بإمكان المؤتمر الشروع في التفاوض بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وينبغي له أن يقوم بذلك، وبإمكانه في الوقت ذاته الشروع في مناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعندما يصبح الوقت مناسباً لذلك، يمكن أن تعقب هذه المناقشات مفاوضات بشأن هذه المسألة. وبذلك يمكن للمؤتمر أن يتدارك المشاكل التي يطرحها اتباع نهج متكامل شامل. ومن شأن ذلك أن يمكن المؤتمر من كسر الجمود وتمهيد السبيل لإنجاز العمل الجوهرى مجدداً وأخيراً في هذه الهيئة السامية. ومن المؤكد أن ذلك سيشكل تطوراً سهلاً له هولندا، وباعتقادنا الصادق، سيهمل له كذلك أعضاء هذه الهيئة بمجملهم.

وفي الختام، أيها السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتمنى لكم كل النجاح أثناء المناقشات القادمة بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وأود أن أشيد بكم مجدداً على ما أنجزتموه من عمل تحضيرى لإنجاح هذه المناقشات المركزة والمنهجية.

وسأتناول غداً هذه المسائل مباشرة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم جزيل الشكر، أيها السيد السفير، على بيانكم وعلى ما وجهتموه إلى الرئيس من عبارات وتمنيات لطيفة. والمتحدث التالي على القائمة هو ممثل كندا، السفير السيد بول مِير. لكم الكلمة، أيها السيد السفير.

السيد مِير (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ، أيها السيد الرئيس، بالإعراب عن تقديري لرؤساء المؤتمر الستة لعام ٢٠٠٦، وبخاصة لكم أنتم، رئيسنا الراحل، على ما أنجز من عمل مشترك في تيسير هذه المناقشات المنظمة بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتعتزم كندا أن تشارك بنشاط في هذه الاجتماعات. وقد تم في هذا الشأن تدعيم وفدنا في جنيف بخبير من أوتاوا. وسنقوم خلال الجلسات القادمتين بعرض ورقتين كنديتين: إحداهما تحلل الثغرات الموجودة في قانون الفضاء الدولي المعمول به حالياً فيما يتعلق بأنواع معينة من الأسلحة، والأخرى تتناول مسائل التحقق في الفضاء.

إن عدم وجود لجنة مخصصة في المؤتمر في السنوات الأخيرة لم يحلّ دون إجراء مناقشات مجدية وصياغة مقترحات قيّمة للغاية، سواء في الجلسات العامة الرسمية أم في الاجتماعات غير الرسمية وغيرها من اللقاءات. وجرت مؤخراً مناقشات في الحلقة الدراسية التي عقدها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (اليونيدير) بشأن مسألة الأمن الفضائي والتي عُقدت هنا يومي ٣٠ و٣١ آذار/مارس. إن المسائل والتوصيات الجوهرية التي بحثت في سياق الحلقة لها أثر في حالة السلم والأمن الدوليين على الأجل الطويل، ولا سيما في معالجة المؤتمر لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي أعقاب المناقشات التي جرت في الحلقة الدراسية، وكذلك في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة وهنا في المؤتمر، فإن سلسلة المناقشات المنهجية التي سنجريها هذا الأسبوع تمثل خطوة هامة إلى الأمام. ستتمكن هذه الهيئة من استئناف عملها الجوهرى بشأن مسألة الأمن الفضائي. وقد تناولت المناقشات التي جرت مؤخراً ضرورة وضع مفهوم متزايد الاتساع للأمن الفضائي لا تراعى فيه ضرورة منع تسليح الفضاء الخارجي فحسب، بل أيضاً الأبعاد العسكرية والبيئية والتجارية والمدنية العريضة للفضاء. هذا النهج العريض في معالجة مسألة الأمن الفضائي سيساعد على ضمان استدامة إمكانية الوصول إلى الفضاء واستخدامه للأغراض السلمية. ومع جنيها جميعاً منافع آخذة في التزايد المطرد من الموجودات الفضائية، تعتقد كندا اعتقاداً راسخاً بأن للدول المرتادة للفضاء والدول غير المرتادة له على السواء مصلحة في ضمان ألا تؤدي أفعال الإنسان إلى تعريض ما يتيح لنا الفضاء الخارجي حاضراً ومستقبلاً من منافع للخطر، وبأن عليها أيضاً مسؤولية لضمان ذلك.

(تَابَعُ بِالْإِنْكِلِيزِيَّةِ)

وتعتقد كندا أنه يمكن الارتقاء بعمل المجتمع الدولي إلى المستوى الأمثل لتعزيز الحوار بين مختلف هيئات الأمم المتحدة ذات الاهتمام بالفضاء الخارجي، من بينها لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومؤتمر نزع السلاح، والجمعية العامة للأمم المتحدة، وبخاصة لجناتها الأولى والرابعة. وإن الاجتماع المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بأنشطة الفضاء الخارجي هو محفل تنسيق مفيد، وينبغي إيلاء الاعتبار لتعزيز الحوار بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وهناك مجالان محددان من مجالات النشاط التعاوني يستحقان بذل جهود مكثفة بشأنهما في الوقت الراهن، وللمؤتمر دور يؤديه على الجبهتين التاليتين: أولاً، وضع صك قانوني دولي جديد؛ وثانياً، تدابير بناء الثقة.

وثمة عنصر أساسي من عناصر الهندسة المتعددة الأطراف للأمن الفضائي، هو التفاوض في المؤتمر بشأن فرض حظر على الأسلحة المقامة في الفضاء، على أن يكون هذا الحظر ملزماً قانوناً وذا نطاق مناسب. وترحب كندا بما قدمته وفود كثيرة من مساهمات تحقيقاً لهذه الغاية. وإننا نهيب بالوفود كافة بأن ينهض كل منها بدوره في إتاحة المجال لإعادة إنشاء لجنة مخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لمناقشة ودراسة ما قد تقدمه معاهدة حظر الأسلحة المقامة في الفضاء من مساهمة في السلم والأمن الدوليين. وستمثل هذه المناقشات عنصراً بنائاً وحاداً وقته لتكميل ما بُذل مؤخراً من جهود في سبيل إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن شأن البيانات التي يدلي بها الخبراء بشأن مسائل النطاق والتعاريف والتحقق المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أن تبين السبيل إلى مجالات مثمرة من أجل مواصلة النقاش.

وتعتقد كندا بأن ما يجري من تطور في مجال الأنشطة الفضائية ومنافعها يوفر أساساً منطقياً ودافعاً قوياً للمجتمع العالمي للعمل المتضافر على إيجاد بيئة سياسية - دبلوماسية مفضية إلى الإبقاء على ما يتيح الفضاء من منافع. وتمثل تدابير بناء الثقة مساراً من هذا القبيل، ومن شأن إرساء هذا المسار أن يشكل تدبيراً مفيداً وتكميلياً وحاداً وقته وصولاً إلى فرض حظر على الأسلحة الفضائية في نهاية المطاف. وتدابير بناء الثقة مفيدة أيضاً في حد ذاتها، حيث إنها تزيد سلامة الموجودات الفضائية. ومن هذا المنطلق، ستطرح كندا أفكارها على الأمين العام للأمم المتحدة عملاً بالقرار المتعلق بتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي.

ويقال أحياناً إنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يلتفت إلى مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، حيث إنه لا يوجد سباق تسلح فيه. ونحن نقر بأننا نرى هذه الحالة من زاوية مختلفة. فنحن نعتبرها شكلاً من أشكال الدبلوماسية الوقائية، لاستغلال حالة الفضاء الخارجي غير المسلح في الوقت الراهن ولتدوين هذه الحالة، كيما نضمن جميعاً أن يظل الفضاء الخارجي متاحاً للدول كافة لاستخدامه للأغراض السلمية. وقد سبق أن اتخذ المجتمع الدولي زمام المبادرة للحيلولة دون ما تُحدثه الأسلحة العشوائية الفتاكة من وبال في البيئة الفضائية، عندما حظرت معاهدة الحظر المحدود للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ إجراء تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية من الفضاء الخارجي، ومحدداتاً عندما حظرت معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي.

وتعتقد كندا أن الاهتمام الجماعي لدى المجتمع الدولي بالحفاظ على إمكانية الوصول الآمن والمستدام إلى الفضاء واستخدامه، وبإبقائه خالياً من الأسلحة التقليدية المقامة في الفضاء، يتطلب إجراء دبلوماسياً وقائياً مماثلاً. وإن مضاعفة جهودنا الرامية إلى بناء ثقة متبادلة وإرساء هندسة دولية لضمان أمن الفضاء هو بمثابة التحدي الجماعي الذي يواجهنا في المؤتمر. وتحدوني الثقة بأن مناقشات هذا الأسبوع ستقربنا إلى الاستجابة لهذا التحدي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم على بيانكم، أيها السفير الموقر، وعلى العبارات اللطيفة التي وجهتموها إلى الرئيس. اسمحوا لي الآن أن أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية، السيد حسين علي.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي بدايةً، السيد الرئيس، أن أتقدم إليكم بالتهاني بمناسبة تبوءكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. أؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل معكم، إن وفد بلادي ينضم إلى البيان الذي أدلى به سعادة سفير إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٢١. كما أود أن أعبر عن دعم وفد بلادي الكامل للبيان الذي أدلى به سعادة سفير جمهورية الصين الشعبية، وكذلك للبيان الذي أدلّيتم به، سعادة السفير، باسم الاتحاد الروسي.

لقد كانت سورية من بين الدول الراعية لورقة العمل الصينية - الروسية الواردة في الوثيقة CD/1679 المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، والتي تضمنت العناصر الأساسية للاتفاقية الدولية بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وفي هذا الإطار، نحدد تأييدنا للمساهمات اللاحقة التي تقدم بها وفدا الصين والاتحاد الروسي، والتي هدفت إلى تحقيق تقدم على طريق إنجاز الاتفاقية الدولية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ونحن نعتقد بأن التوصل إلى اتفاقية جديدة على أساس المبادرة المذكورة أعلاه قد أصبح ضرورة ملحة وحاجة ماسة للإنسانية جمعاء. وفي هذا الإطار، فإننا نحدد الدعوة لتشكيل لجنة فرعية في إطار مؤتمر نزع السلاح لمناقشة هذا الموضوع، على النحو الوارد في مبادرة السفراء الخمسة التي تبقى برأينا أفضل قاعدة لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن لمؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم على عباراتكم اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. أود أن أعطي الكلمة الآن لسفير ألمانيا، السيد براساك. السيد السفير، لكم الكلمة.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي أول مرة آخذ فيها الكلمة أثناء رئاستكم، أود أن أهنتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم، وكذلك لرؤساء المؤتمر القادمين، دعمنا التام لكم في جهودكم الرامية إلى قيادة هذه الهيئة وتوجيهها. واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لسلفكم، سفير رومانيا السيد كوستيا، على كفاءته وقدرته في توجيه أعمالنا طيلة المناقشة بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أسجل تأييد ألمانيا التام لما جاء في البيان الذي ألقاه توفاً السفير السيد بتريتش نيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن حق الدول كافة في استكشاف واستغلال البيئة المشتركة الفريدة للفضاء الخارجي لمنفعة البشرية جمعاء ومصالحها هو مبدأ قانوني يحظى بقبول العالم بأسره. وإن من مصلحة ومسؤولية الدول كافة أن تكفل إحقاق هذه الحقوق في سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وحجر الزاوية في القانون الفضائي الدولي هو معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. وتضع هذه المعاهدة قيوداً هامة على النشاط العسكري في الفضاء: فهي تحظر نشر أسلحة الدمار، الشامل في الفضاء، كما تحظر كل نشاط عسكري على القمر وغيره من الأجسام الفضائية. وما زالت ألمانيا مؤيداً قوياً لمعاهدة الفضاء الخارجي.

ومع اقتراب الذكرى السنوية الأربعين للتوقيع على معاهدة الفضاء الخارجي، فإننا نحث الدول الأعضاء على العمل في سبيل تحقيق انضمام جميع دول العالم إليها. وينبغي النظر بجدية في أن تقوم الدول الأطراف بتقدير الأهمية المستمرة، بل والمتزايدة، لذلك الصك الهام من صكوك تحديد الأسلحة والأمن الفضائي للأغراض الوقائية. إن إمكانية الوصول إلى الفضاء الخارجي واستغلاله استغلالاً مستداماً بأمان وحرية يجب ألا تكون عرضة للتهديدات البشرية.

أما الصكوك الثلاثة الأخرى التي يتم الاستناد إليها في الإدارة المتعددة الأطراف لاستغلال الفضاء وسلامته، فضلاً عن أمنه، فهي: "معاهدة القمر" لعام ١٩٧٩، و"اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تُحدثها الأجسام الفضائية" لعام ١٩٧٢، و"اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي" لعام ١٩٧٥.

وبدأ المجتمع الدولي إدراج بند بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في جداول أعماله في عقد الخمسينات. وإن التزام ألمانيا بالجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قد ثبت أيضاً من خلال تأييدنا الثابت لقرارات اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع، وكذلك في لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين.

كما أدرج مؤتمر نزع السلاح هذا البند في جدول أعماله في عام ١٩٨٢. وعلى نحو ما ذكر في وقت سابق من هذا الصباح، فطيلة عشر سنوات، من عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤، أنشأ المؤتمر لجنة مخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أنجزت عملاً مفيداً بشأن المبادئ، وبشأن إجراء تحليل للصكوك القائمة حالياً ولتدابير بناء الثقة وبناء الشفافية، من بين أمور أخرى. وما برحت ألمانيا تُحشد بشكل واضح لإنشاء لجنة مخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في المؤتمر لمعالجة هذه المسألة، تُسند إليها ولاية على نحو ما يرد في مقترح السفراء الخمسة المنقح.

إن الوفدين الروسي والصيني، بل ووفوداً أخرى أيضاً، قد طرحت في ورقات شتى أفكاراً مثيرة للاهتمام بشأن المسائل الأساسية المتصلة بالتعاريف والنطاق وتدابير بناء الثقة، من بين مسائل أخرى. وستفيد هذه الأفكار في إثراء مناقشاتنا.

وننوه أيضاً بالأعمال الهامة التي جرت في حلقات العمل الأربع بشأن موضوع الأمن الفضائي، والتي شاركت فيها منظمات غير حكومية وأوساط أكاديمية، وعقدت في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وآذار/مارس ٢٠٠٤، وآذار/مارس ٢٠٠٥، ومؤخراً في آذار/مارس ٢٠٠٦.

وقد نشر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح سلسلة مفيدة من الدراسات بشأن المسائل الهامة المتصلة بالأمن الفضائي.

إننا نُقر بأنه لا يوجد بعد توافق دولي في الآراء بشأن ضرورة إبرام مزيد من المعاهدات النازمة لاستغلال الفضاء ووضع مدونات قانونية إضافية في هذا الشأن. وربما يقول البعض إنه لا يوجد حالياً سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإن الاستخدام العسكري حالياً للفضاء الخارجي لأغراض المراقبة والملاحة والاتصالات هو استخدام مشروع. بيد أننا نود الإشارة - وقد ذكر ذلك متحدثون آخرون هذا الصباح - إلى أن منع حدوث تسليح غير مرغوب في الفضاء هو أمر أيسر من محاولة السيطرة على هذا التسليح وإبطاء خطاه بعد بدء حدوثه. وقد كان هذا أيضاً هو المبدأ الحكيم الذي استندت إليه معاهدة أنتاركتيكا لعام ١٩٥٩ ومعاهدة قاع البحار لعام ١٩٧١، إضافة إلى معاهدة القمر ومعاهدة الفضاء الخارجي، اللتين ذكرتهما سابقاً.

وليس من شك في أن أية مفاوضات بشأن الأسلحة الفضائية ستنتطوي على تحديات ويُرجح أن تواجه صعوبات عديدة تتصل بمجموعة واسعة من المسائل، من بينها مسائلنا التعاريف والتحقق. إلا أن احتمال أن أمامنا درباً مليئاً بالأشواك ينبغي ألا يثنيّا عن سلوك الطريق الذي سيفضي بنا إلى صك متعدد الأطراف لمنع تسليح الفضاء. إن ضرورة إبرام صك من هذا القبيل قد باتت اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

إن الفضاء الخارجي، بوصفه "مشاعاً عالمياً"، قد بات جزءاً من الحياة اليومية لمعظم سكان الكوكب، ومجالات استخدامه متنوعة، من البث التلفزيوني إلى الخدمات الهاتفية، والإنترنت، والتحقق من صلاحية البطاقات الائتمانية، والتنبؤ بالأحوال الجوية، ورصد الكوارث، وتخطيط المدن، وأجهزة الصرف الآلي، وما إلى ذلك. وإن النظم الفضائية شديدة التعرض مادياً للتعطيل المتعمد.

إن البيئة الفضائية مهددة بالتلوث الواسع الانتشار من جراء الحطام، وهو "عشوائي" بطبيعته. ونظراً للتشبع المتنامي في نطاق ترددات البث الإذاعي والاحتفاظ في أكثر المواضع المدارية فائدة، فإن الفضاء ما برح أيضاً بصورة تدريجية مورداً نادراً - وهو أمر قد يبدو غريباً - سيلزم حُسن إدارته تجنباً لنشوب منازعات بشأنه.

إن الأنشطة في الفضاء هي بصورة متزايدة ذات طابع مزدوج الاستخدام. وأي تمييز واضح لأوجه الاستخدام بين الأغراض السلمية محضاً والأغراض العسكرية الصرفة يصبح بشكل متزايد ضرباً من الخيال وعدم المعنى. وعلى سبيل المثال، فإن قدرات التعقب والمراقبة في الفضاء من أجل رصد الحطام واقتفاء مسارات السواتل تجنباً لاحتمال تصادمها، هي في حد ذاتها عمليات يمكن تطبيقها في عمليات فضائية هجومية.

إن وضع صك متعدد الأطراف يمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي سيسهم إسهاماً رئيسياً في إيجاد فضاء آمن. غير أن علينا أن نضع في الاعتبار أن الأمن الفضائي لا يتصل بالسياسة الأمنية فحسب بل يتعلق بصفة رئيسية بمنع جميع أنواع المخاطر التي تهدد السفينة الفضائية الواحدة والوحيدة لعدد لا يُحصى من الأجيال البشرية المقبلة، تلك النقطة الزرقاء الشاحبة في الفضاء، كما وصفها كارل سيغن، ألا وهي الأرض.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم، السيد السفير، على بيانكم والعبارات اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. وبذلك نكون قد اختتمنا قائمة المتحدثين التي أمامي بشأن مسألة أهمية منع حدوث سباق تسلح في

الفضاء الخارجي. هل هناك أية وفود أخرى راغبة في التحدث؟ نعم، أرى أن وفد المملكة المتحدة يطلب أخذ الكلمة. لكم الكلمة.

السيدة باترسن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أولاً أن أقدم لكم، أيها السيد الرئيس، تماني هذا الوفد الحارة على توليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم تعاوننا التام؟ كما أود أن أعرب عن امتناننا لسلفكم، السفير السيد كوستيا، على ما بذله من جهود لم تعرف الكلل أثناء فترة رئاسته. وأود أيضاً أن أضم صوتي إلى الآخرين في الترحيب بزميلنا السلوفاكي الجديد إلى هذا المحفل.

إن المملكة المتحدة تؤيد تأييداً واضحاً وتاماً البيان الذي سبق أن أدلى به السفير السيد بريتش نيابة عن الاتحاد الأوروبي، لكننا نشكركم على هذه الفرصة لعرض آرائنا نيابة عن الحكومة البريطانية بشأن موضوع المناقشات المواضيعية لهذا الأسبوع، وهو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وأحيد الآن عن الموضوع لأوضح أن السفير السيد دنكن قد اضطر إلى مغادرة الجلسة للسفر خارج سويسرا. وقد مكث لأطول ما أمكنه كي يحاول الإدلاء بالبيان بنفسه، لكنه الآن في المطار، وها أنا أحل محله. إذن فإننا نولي اهتماماً كبيراً لما يجري في المناقشة المواضيعية لهذا الأسبوع.

إن المناقشات داخل مؤتمر نزع السلاح هذا العام كانت مشوقة وبناءة بدرجة لم نشهد لها مثيلاً منذ بعض الوقت، ونأمل أن يستمر مستوى المشاركة هذا طيلة فترة المناقشة المواضيعية لهذا الأسبوع وإلى ما بعد ذلك.

إن الأوراق التي قام زميلي الروسي والصيني بتعميمها هي نقطة انطلاق مفيدة من أجل المناقشة بشأن موضوع لا شك أنه معقد ويصعب التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. وما زلنا نعتقد أن التباحث بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو في مرحلة مبكرة، وأن ثمة أسئلة كثيرة لم يُجَب عليها، وبخاصة فيما يتعلق بتعريف مصطلحات المناقشة. فعلى سبيل المثال، وعلى نحو ما يرد في الورقة الروسية والصينية المعنونة "تجميع للتعليقات"، ليس من السهل إيجاد تعريف يحظى بقبول واسع لما يشكل إما "عسكرة" أو "تسليح" الفضاء. كما تتباين الآراء بشأن ما إذا كانت الأسلحة المستخدمة في الفضاء للأغراض الدفاعية أو السلمية تُصنّف على النحو ذاته الذي تُصنّف به القدرات الفضائية الهجومية أو المعادية.

إن موقف المملكة المتحدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي واستخدام الفضاء للأغراض العسكرية والمدنية ما برح ثابتاً بوجه عام. وتركز سياستنا الفضائية على أوجه الاستخدام للأغراض المدنية والعلمية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن لجميع الدول الحق في استكشاف الفضاء الخارجي والاستغلال الأقصى للفرص التي تتيحها مظاهر التقدم في المجالات العلمية والاقتصادية والبيئية والاتصالية.

وإلى جانب اتساع نطاق أوجه الاستخدام هذه للأغراض المدنية والعلمية، فقد اتسع أيضاً نطاق الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في الفضاء الخارجي في المجالين العسكري والأمن الوطني. وإن ما تستمده المملكة المتحدة من منافع أمنية من استخدام الفضاء للأغراض العسكرية هي منافع هامة. فالاتصالات بواسطة السواتل، ورسم الخرائط، والإنذار المبكر، والملاحة، والاستشعار، والتحقيق من الامتثال لأحكام المعاهدات، هي جميعاً أمور تشكل جزءاً لا يتجزأ من مسؤولياتنا الأمنية الوطنية. بيد أنني أود أن أؤكد أن ليس لدينا خطط لنشر أسلحة في الفضاء.

إن حق الدول كافة في الاستفادة من استكشاف هذه البيئة المشتركة الفريدة واستخدامها هو مبدأ قانوني يحظى بالقبول على نطاق عالمي. وإن شأن الدول كافة ومسؤوليتها أن تكفل إحقاق هذه الحقوق خدمة لمصلحة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وإن ركيزة القانون الفضائي الدولي هي معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، والمملكة المتحدة وديعة لها. هذه المعاهدة تضع قيوداً لا يُستهان بها على النشاط العسكري في الفضاء: فهي تحظر نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء والأنشطة العسكرية على القمر وغيره من الأجرام السماوية. وما فتئت المملكة المتحدة مؤيدة قوية لذلك.

ونحن، إلى جانب الدول الزميلة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، نؤيد بانتظام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٤/٦٠ بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء في الخارجي. وقد أيدنا في العام الماضي القرار الجديد، ٦٦/٦٠، بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال أنشطة الفضاء الخارجي.

إننا نقر بأنه، مع تنامي أنشطة الأمن الوطني في الفضاء، تزايدت أيضاً هواجس بعض الدول بشأن خطر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نتفهم رغبة بعض الدول في أن ترى تدابير إضافية وأوسع نطاقاً تُتخذ في مجال تحديد الأسلحة. غير أننا لا نعتقد أن ثمة توافقاً دولياً في الآراء بشأن ضرورة إبرام مزيد من المعاهدات أو سنّ مزيد من القوانين في هذا المضمار.

وعليه، فإننا في هذه المرحلة لا ندعي أن لدينا إجابات على كثير من الأسئلة التي لم يُجب عليها، لكننا نعزم أن نشارك بنشاط: فخبيرنا التقني في مجال الفضاء، الدكتور ديمين هولدن، سيشارك في المناقشات غير الرسمية التي ستجري غداً. ونأمل أن مناقشات الغد، إلى جانب جلسات الأسبوع المتبقية، ستتيح فرصة مفيدة لمواصلة المضي قدماً في بحث المسائل الفضائية جماعياً، وننتطلع إلى مناقشة صريحة ومتشعبة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم، السيدة باترسن، على بيانكم والعبارات اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. هل يرغب أحد آخر في التحدث؟ لا أرى أحداً. في هذه الحالة بإمكاننا الانتقال إلى المسألة الثانية، وهي نطاق صك دولي مقبل وتعريفه الأساسية. أود الإدلاء ببيان نيابة عن الاتحاد الروسي.

أولاً، أود أن أقول إننا ما برحنا نتحرك قدماً بكل ثقة ونجاح، سواء من حيث مضمون المشاكل التي نحن بصدد مناقشتها أم من حيث توخي العناية في استغلال الوقت المتاح لنا. وتوفيراً للوقت، لن أقرأ عليكم البيان الذي أعدناه بكامله. فسيكون بإمكانكم الاطلاع عليه بصيغته المكتوبة، التي ستعمم الآن. غير أنه لا بد لي من أن أنوه أن عناصر بياننا جميعها هامة، وأطلب إليكم أن تعتبروا أن الصيغة المكتوبة المعممة هي النص الرسمي الكامل، الذي يمكن لنا مناقشته في وقت لاحق مع الخبراء.

ونأمل أن الدراسة المستفيضة لمسألتي النطاق والتعاريف سوف تفضي إلى تفهم أفضل للمهمة التي نواجهها، وستشجع على مواصلة تطوير هذه المبادرة، وستعزز التأييد لها وتيسر صياغة معاهدة. ونود أن نؤكد أن الآراء التي سنطرحها اليوم هي أولية من حيث طبيعتها.

والسؤال الذي نود الإجابة عليه اليوم يمكن طرحه بصيغة واضحة تماماً، وهي: ما هو تماماً ما ستحظره أو تقيده أحكام المعاهدة المطروحة من قبل جمهورية الصين الشعبية وروسيا في الوثيقة CD/1679، وما هو ما لن تحظره أو تقيده تلك الأحكام، ولماذا؟

أود بادئ ذي بدء أن أقول إننا لسنا بصدد اقتراح معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فمن الأقرب إلى الحقيقة أن نسمي المعاهدة الجديدة معاهدة بشأن عدم تسليح الفضاء الخارجي، أي عدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، مع أن حتى هذه التسمية لن تكون تسمية شاملة. فمن الأصح تسمية مبادرتنا معاهدة جديدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي.

اسمحوا لي أن أذكركم أننا نقترح في الوثيقة CD/1679 تضمين المعاهدة الجديدة ثلاثة التزامات أساسية الغرض منها عرض النطاق المحدد للمعاهدة المقترحة. الالتزام الأول هو عدم وضع أية أجسام تحمل أية أنواع من الأسلحة في مدار حول الأرض أو وضع هذه الأسلحة على أجسام سماوية أو نشر هذه الأسلحة في الفضاء الخارجي بأية طريقة أخرى. والمقترح، على خلاف معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، يدعو إلى فرض حظر على نشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء - وأشدّد هنا على عبارة "أي نوع"، ليس فقط أسلحة نووية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل. ونقصد هنا، في المقام الأول، المنظومات الضاربة الفضائية ومنظومات الأسلحة المضادة للسواتل ومنظومات التشويش اللاسلكية - الإلكترونية والإلكترونية البصرية.

والأنشطة المتصلة بهذه المنظومات وغير المحظورة بموجب الأحكام القانونية الدولية السارية قد تتصل بعدد من المجالات. ومن بين هذه الأنشطة الاستحداث والتطوير والاختبار والنشر في الفضاء الخارجي، عدا الأجسام السماوية، لأسلحة غير أسلحة الدمار الشامل (مثلاً، الأسلحة المضادة للقذائف أو الأسلحة المخصصة لتوجيه ضربات انتقائية إلى أهداف جوية أو بحرية أو أرضية من الفضاء الخارجي)؛ والاستحداث والتطوير والاختبار والنشر في الفضاء الخارجي لأسلحة مضادة للسواتل (وكذلك، لا يُفرض حظر على استحداث وتطوير واختبار ونشر أسلحة مضادة للسواتل وأنواع أخرى من الأسلحة المقامة على الأرض أو في البحر أو في الجو غير أسلحة الفضاء الخارجي)؛ واستحداث وتطوير واختبار ونشر أجهزة في الفضاء الخارجي من أجل التشويش اللاسلكي - الإلكتروني والإلكتروني البصري لمنظومات في الفضاء الخارجي أو في الغلاف الجوي أو على سطح الأرض (وكذلك أيضاً، لا يُفرض حظر على استحداث وتطوير واختبار ونشر أجهزة من هذا القبيل مقامة في غير الفضاء الخارجي ومصممة لمهاجمة المركبات الفضائية).

هذه المجالات جميعها تُظهر ما يعتري القانون الدولي للفضاء الخارجي من ثغرات حالياً. بيد أن ليس كل هذه الأنواع من الأنشطة يمكن التحقق منها. فعلى سبيل المثال، من الصعب رصد حظر دولي ربما فُرض حديثاً على استحداث وتطوير هذه الأنواع من الأسلحة الفضائية. وعليه، فإن الالتزام الأول لا يحظر استحداث أسلحة فضائية وتطويرها، بل يحظر نشرها في الفضاء فقط. والنشر أو عدم النشر هو من حيث المبدأ قابل للتحقق، ولذلك فإننا نقترح حظر النشر تحديداً بوصفه شيئاً يمكن التحقق منه.

وفيما يلي سؤال عملي قد يُطرح: أين يبدأ النشر، وما هي المعايير المستخدمة لتعريفه؟ وفيما يلي إجابتنا. إننا نعتقد أنه سيُعتبر أن سلاحاً ما قد نُشر في الفضاء إذا كان يدور في مدار حول الأرض مرة على الأقل، أو يتبع جزءاً من هذا المدار قبل مغادرته، أو إذا كان يتموقع بشكل دائم في مكان ما في الفضاء الخارجي فيما يتجاوز مدار الأرض. وعليه، فإن الحظر المقترح فرضه على نشر أسلحة في الفضاء الخارجي لن يتّسع نطاقه ليشمل القذائف التسيارية أو رؤوسها الحربية المحلقة عبر الفضاء الخارجي.

إن العبارة "عدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي بأية طريقة أخرى" تعني، في جملة ما تعنيه، أن الأسلحة لن تُنشر في الفضاء عن طريق إطلاق عناصر منفصلة، كل منها ليس سلاحاً، ومن ثم تجميعها في سلاح. هذا يستبعد إمكانية التحايل على التقييد الأساسي الوارد في المعاهدة.

والالتزام الثاني هو عدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام فضائية. وهو يتضمن صيغة قانونية شاملة تحظر أي استخدام للقوة ضد مركبات فضائية تستخدم أجهزة مضادة للسواتل أو غيرها من الأجهزة. هذا الالتزام يشمل مجموعة واسعة من الإجراءات العدائية التي يمكن اتخاذها ضد أجسام فضائية - من إلحاق دمار وأضرار، وتعطيل العمل الطبيعي، وإحداث اضطراب في عمل قنوات الاتصال مع مراكز القيادة والتحكم الأرضية، والتعديل المتعمد للبارامترات المدارية. وفي أي حال، فهو ينطوي على فرض حظر على هذا النوع من الأنشطة الموجهة ضد الأجسام الفضائية، وليس حظراً على الوسائل التي يمكن بواسطتها الاضطلاع بهذه الأنشطة. والمقصود هنا هو أنه لن يكون ثمة غرض عملي من إيجاد سبل لاستخدام القوة في الفضاء الخارجي إذا كان استخدام القوة في الفضاء الخارجي هو نفسه محظوراً. هذا الالتزام، لئن كان لا يفرض حظراً مباشراً على استحداث وتطوير أسلحة غير فضائية مضادة للسواتل، فهو يحظر اختبارها باستخدام أجسام الفضاء الخارجي واستخدامها ضد هذه الأجسام. هذا الالتزام يُعتبر أكثر قابلية للتحقق من حظر مفروض على استحداث هذه المنظومات وتطويرها، الذي قد يحدث في المختبرات، باستخدام الاختبار الأرضي، ولا يمكن بالتالي التحقق منه.

والالتزامات المقترحة لا تشمل بأي شكل منظومات الفضاء الخارجي المساندة ذات الدور العسكري المستخدمة في الاتصالات والملاحة والرصد والإنذار المبكر عن عمليات إطلاق قذائف وعن تفجيرات نووية، وتقديم معلومات عن الأرصاد الجوية ومعلومات جيوديسية، وما إلى ذلك. وهذه المنظومات ليست أسلحة في حد ذاتها ولا مصدراً من مصادر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. بل على العكس تماماً - هذه المنظومات الفضائية العسكرية قادرة على تأدية دور إيجابي. فهي تساعد على زيادة الأمن الوطني الدولي وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي. واستبعاداً لأي إبهام في هذا الشأن، فإن الوثيقة CD/1679 تنص تحديداً على أنه "لا تُفسر أحكام هذه المعاهدة تفسيراً يُفهم منه أنها تعوّق البحوث واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية أو لأغراض عسكرية أخرى لا تحظرها هذه المعاهدة". أي أن لا شيء موجوداً اليوم في الفضاء الخارجي - وليس ثمة أسلحة في الفضاء الخارجي - يندرج في نطاق أي تقييد أو حظر.

ومن الشروط الأساسية الهامة من أجل إحراز تقدم صوب الهدف النهائي هو العمل على ضمان أن الدول الحائزة لتكنولوجيات فضائية عسكرية ستمتنع عن أية أنشطة عملية تنطوي على نشر منظومات أسلحة في الفضاء الخارجي بينما يجري العمل على وضع الاتفاق الدولي الجديد بشأن عدم تسليح الفضاء الخارجي. هذه بوجه خاص هي الفكرة وراء المقترحات الروسية المعروفة جيداً والداعية إلى الوقف الاختياري لنشر أسلحة في الفضاء

الخارجي والتعهد السياسي من طرف واحد هو الاتحاد الروسي بعدم البدء في نشر أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي. وإننا نكرر هذه الدعوة لجميع الدول لأن تحذو حذونا.

وأخيراً، فالالتزام الثالث هو عدم مساعدة أو تشجيع دول أخرى أو مجموعات دول أخرى أو المنظمات الدولية على المشاركة في أنشطة تحظرها المعاهدة. هذا حكم بديهي، ونوع ما من أنواع قواعد عدم الانتشار المراد منها منع إمكانية الالتفاف على الالتزامين الأولين.

هذه آراؤنا العامة بشأن مضمون الالتزامات الأساسية. بمقتضى المعاهدة المقترحة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، أو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. وسأُطَرِّق الآن إلى مشكلة المصطلحات والتعاريف في المعاهدة الجديدة. وقد سبق أن طُرِحَ هذا الموضوع في بيانات عدد من الوفود.

أثناء المناقشات بشأن العناصر الأساسية المقترحة للمعاهدة الجديدة، ظهرت آراء متباينة بشأن ما إذا كان من المناسب صياغة وإدراج أحكام بشأن المصطلحات والتعاريف. ويجادل البعض المؤيدون لإدراج هذه الأحكام بأن عدم وجود تعاريف صريحة لمصطلحات من قبيل "الفضاء الخارجي" و"السلح الفضائي" و"جزء الفضاء الخارجي" و"الاستخدام للأغراض السلمية" قد يفضي إلى تفسيرات متباينة لأحكام المعاهدة المقبلة. ويجادل آخرون بأن لا حاجة إلى وضع تعاريف للمصطلحات لأن الخلافات فيما بين شتى الجوانب ستجعل من الصعب ومن غير الضروري التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعريف كثير من المصطلحات. وإن النقاش المطول بشأن مسألة التعاريف قد يعوّق التوصل بسرعة إلى توافق سياسي في الآراء بشأن المسائل المتصلة. يمنع تسليح الفضاء الخارجي. وفي غضون ذلك، فإن صياغة المعاهدة الجديدة هي مسألة رئيسية وملحة على السواء، وما برحت آخذة في التزايد أهمية وإلحاحية. وإن مؤيدي هذا الرأي يستشهدون بمعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ مثلاً ليجادلوا بأن معاهدة لا تتضمن أحكاماً بتعاريف المصطلحات قد لا تفضي بالضرورة إلى منازعات قانونية.

ونظراً لتفاوت الآراء بشأن مسألة المصطلحات وتعريفها، يبدو أنه يوجد اليوم بديلان محديان، وبصرف النظر عن ماهية الخيار الذي ستحدده الأطراف المعنية في نهاية المطاف، يبدو من المفيد عرض بعض الاعتبارات الأولية لما يتعلق بتعاريف بعض المصطلحات الأساسية. ونود أن نشير هنا إلى أن الاعتبارات المعروضة أدناه مطروحة حصراً في سياق مناقشة المعاهدة المقبلة على النحو المقترح في الوثيقة CD/1679.

والمصطلح الاستهلاكي هو "الفضاء الخارجي". ومسألة تعريفه هي مسألة كيفية تعيين الحدود الفاصلة بين الفضاء الخارجي والغلاف الجوي. وما فتئ كثير من الأخصائيين والخبراء يتباحثون بشأن هذا الموضوع منذ أمد طويل، وقد اقترحوا التعريف التالي لمصطلح "الفضاء الخارجي": إنه "الفضاء فوق ارتفاع الأرض بقرابة مائة كيلومتر فوق مستوى البحر". ونحن موافقون على هذه الصياغة.

والمصطلح الأساسي التالي هو "جسم الفضاء الخارجي". وهنا يُطرح سؤالان، أولهما هو ما إذا كان ينبغي أم لا ينبغي وضع تعريف لهذا المصطلح، حيث إن فكرة الفضاء الخارجي لم تتطور بعد. أما السؤال الثاني فهو ما إذا كان ينبغي أم لا ينبغي تضمين هذا المصطلح الأجسام المتحركة على مسارات دون مدارية بالنسبة إلى الأرض. وإذا ما اعتمدنا التعريف المقترح للفضاء الخارجي، يصبح السؤال الأول غير ذي صلة. والإجابة على السؤال الثاني

تستند في أغلب الأحيان إلى الإقرار بأن الأجسام المتحركة على مسارات دون مدارية بالنسبة إلى الأرض، مثلاً الرؤوس الحربية للقذائف التسيارية التي قد تتجاوز مساراتها ارتفاع مائة كيلومتر تقريباً فوق مستوى البحر الأرضي، ينبغي عدم إدراجها في تعريف المصطلح "جسم الفضاء الخارجي". وفي حال اعتماد هذا النهج، فإن الالتزام بعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد جسم الفضاء الخارجي لن ينطوي على فرض حظر على استخدام القوة ضد الرؤوس الحربية للقذائف التسيارية، أي إنه لن يحظر وسائل الدفاع بالقذائف التسيارية.

ومع وضع وهذا الأمر في الاعتبار، بإمكاننا اقتراح التعريف التالي لمصطلح "جسم الفضاء الخارجي": هو "أي جهاز مصمم ليعمل في الفضاء الخارجي ومن المقرر إطلاقه في مدار حول أي جسم سماوي أو يكون في مدار حول أي جسم سماوي أو على أي جسم سماوي في ما عدا الأرض، أو يغادر المدار حول أي جسم سماوي في اتجاه هذا الجسم السماوي، أو ينتقل من أي جسم سماوي في اتجاه جسم سماوي آخر، أو يقام في الفضاء الخارجي بأية وسائل أخرى". وإنني أدرك أن من الصعوبة بمكان على المستمع تفهّم ما المقصود من هذا التنقل من جسم سماوي إلى جسم سماوي آخر، ولهذا السبب تم تدوين كل ذلك كتابةً، وسيطلب الأمر بذل جهود حثيثة لدراسة هذه الصياغة بعناية. إلا أنني أتجاسر بأن أؤكد لكم أن أفضل الأذهان، ليس من روسيا فحسب بل من المجتمع العالمي، قد عملت على وضع هذه التعاريف، ونأمل أن تخطى بقبولكم.

وأخيراً، ثمة مصطلح أساسي آخر لا بد لنا من إعمال الفكر فيه، وهو "الأسلحة في الفضاء الخارجي" أو "الأسلحة الفضائية". وفي سياق الوثيقة CD/1679، فإننا نقترح معالجة مسألة الأسلحة الموضوعة في الفضاء الخارجي، أي الأسلحة المقامة في الفضاء. فهذه الأسلحة تخضع للحظر الذي يفرضه الالتزام الأساسي للمعاهدة المقترحة. ونذكركم بأنه، بموجب هذا النهج، فإن حماية الأجسام الفضائية من استخدام القوة أو التهديد باستخدامها تُكفّل ليس بغرض حظر إضافي على الأسلحة المقامة في أماكن غير الفضاء الخارجي بل بواسطة التزام شامل بعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي. ومع وضع هذا الأمر في الاعتبار، فإن المصطلح "الأسلحة في الفضاء الخارجي" يمكن تعريفه على النحو التالي: "أي جهاز في الفضاء الخارجي، يقوم على أي مبدأ فيزيائي، ويُعدّ أو يُحوّل خصيصاً لإزالة أجسام في الفضاء الخارجي أو على سطح الأرض أو في غلافها الجوي أو لإلحاق ضرر بتلك الأجسام أو تعطيل وظائفها العادية، أو للقضاء على السكان أو على مكوّنات المحيط الحيوي الحاسمة الأهمية من أجل وجود الإنسان، أو لإلحاق ضرر بها". هذا هو التعريف المقترح للمصطلح "الأسلحة في الفضاء الخارجي".

وفيما يتعلق بالمعاهدة الجديدة المقترحة في الوثيقة CD/1679، يمكن النظر أيضاً في تعريف ممكنة لعدد من المصطلحات والمفاهيم الأخرى. غير أنها تكون أقل أهمية في تعريف نطاق المعاهدة الذي نقترحه من تعريف المصطلحات "الفضاء الخارجي" و"جسم الفضاء الخارجي" و"الأسلحة في الفضاء الخارجي". فالتعريف التي نقترحها لهذه المصطلحات الأساسية تتضمن نطاقاً واضحاً لحدود المحظورات الجديدة المقترحة.

ونظراً لما جرى في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالفضاء الخارجي من نقاش مطوّل بشأن بعض المصطلحات المذكورة أعلاه، يمكن اتخاذ الخطوات التالية لتسريع خطى العمل على وضع مشروع المعاهدة المقترح بشأن منع إقامة أسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي. فأولاً، يمكن مواصلة العمل على وضع التعاريف الرئيسية، على ألا تُطبق في المعاهدة الجديدة إلا لأغراض هذه المعاهدة

بالذات ومع عدم الإخلال بالمناقشات الجارية في محافل أخرى. ثانياً، إدراكاً منا لما ينطوي عليه التوصل إلى اتفاق بشأن التعاريف من مصاعب، فعلى غرار ما حدث بشأن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، بإمكاننا عدم تضمين المعاهدة الجديدة فرعاً خاصاً بالتعاريف. ويمكن، إن دعت الضرورة إلى ذلك، بيان النطاق المحدد للمعاهدة المقبلة بواسطة أحكام إضافية مناسبة تُدرج في المعاهدة نفسها. وثالثاً، بإمكاننا في هذه المرحلة اتّباع الخيارين كليهما ثم القيام بعد ذلك بانتقاء الخيار الضروري بينهما في ضوء حصيلة المناقشات مستقبلاً.

هذه بعض الاعتبارات العامة فيما يتعلق بهذا الموضوع الهام المتصل بالنطاق. ونأمل أن تكون مفيدة من أجل مناقشتنا اللاحقة، لا سيما في التبادل غير الرسمي للآراء المقرر إجراؤه غداً.

يوجد مُدرجاً في قائمة المتحدثين بشأن هذا الموضوع سفير جمهورية بيلاروس، السيد أَلِينْكَ. لكم الكلمة.

السيد أَلِينْكَ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، بما أننا نأخذ الكلمة لأول مرة منذ توليكم الرئاسة، فاسمحوا لي أن أهنئكم على تبوئكم منصب رئيس محفلنا وأن أعرب عن أمنيّتي في أن يتكلل عملكم بالنجاح، والأهم من ذلك، بنتائج.

تنظر جمهورية بيلاروس إلى مشكلة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بأنها أحد أعلى المجالات أولوية في مضماري الأمن وتحديد الأسلحة الدوليين. ونعتقد أن الالتزامات القانونية الأساسية المحددة في الصكوك القانونية الدولية النازمة مباشرة لأنشطة الدول في هذا المجال ما برحت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣، ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، واتفاق القمر لعام ١٩٦٩. ومن بين الاتفاقات الدولية الأخرى البالغة الأهمية وذات الصلة بالمناقشة التي نُجريها اليوم اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين لعام ١٩٦٨، واتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢، واتفاقية التسجيل لعام ١٩٧٥.

وتعتقد جمهورية بيلاروس أن الاتفاقات المذكورة أعلاه جميعها قد أدت دوراً محدداً في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وحددت إلى درجة معينة معالم المسؤولية الدولية للدول في أنشطتها المتصلة بالبحوث الفضائية واستكشاف الفضاء للأغراض السلمية. وتؤيد بيلاروس في هذا الصدد امتثال الدول امتثالاً صارماً لأحكام الصكوك القانونية الدولية التي ذكرتها. كما تؤيد العملية الرامية إلى ضمان انضمام جميع دول العالم إلى هذه الاتفاقات.

وفي الوقت ذاته، تُقر بيلاروس بوجود بعض الثغرات في قانون الفضاء الخارجي المعمول به حالياً. وإن التطوير الحثيث للتكنولوجيات الفضائية والزيادة في عدد الدول التي لديها برامج متعلقة بالفضاء الخارجي أمران يؤكدان ضرورة مواصلة العمل على الأخذ بمزيد من المعايير الملزمة قانوناً الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نضع في اعتبارنا في هذا الشأن أحكام المادة الثالثة من معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، التي تنص على أن الأنشطة في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستغلاله ينبغي الاضطلاع بها وفقاً لأحكام القانون الدولي، خدمة لمصالح الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ما انفكت بيلاروس تؤيد مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

لقد اتخذنا باستمرار في مؤتمر نزع السلاح موقفاً مؤيداً للشروع في مفاوضات على وضع مشروع معاهدة لمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وترحب بيلاروس في هذا السياق بالوثيقة CD/1679 وبالوثائق الأخرى التي اشترك في تقديمها إلى المؤتمر في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وفدا الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية.

ونحن نرى أن المقترحين الروسي والصيني يساهمان إسهاماً لا يُستهان به في حل المشاكل المتعلقة بمعالجة ما تتضمنه الاتفاقات الحالية في ميدان قانون الفضاء الخارجي من ثغرات معينة ومشاكل معينة لم يتم إيجاد حل لها. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن يتم في الاتفاق المرتقب إبرامه مستقبلاً بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي العمل على سد الثغرات الخطيرة الموجودة في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. وعلى وجه الخصوص، فإن هذا الصك لا يحظر أن تُوضع في مدار حول الأرض أجسام تحوي أسلحة غير أسلحة الدمار الشامل، أو إقامة أي نوع من البنى التحتية العسكرية في مدار حول الأرض، أو اختبار أنواع جديدة من الأسلحة غير أسلحة الدمار الشامل، أو إجراء مناورات عسكرية. وترحب بيلاروس في هذا الصدد بالمقترح المتعلق باستصواب تضمين المعاهدة المرتقبة المتعلقة بمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي نصاً شبيهاً بنص المادتين ٢ و ٣ من اتفاق القمر، وذلك، مثلاً، على النحو التالي:

"١- تجرّي الأنشطة ذات المدار حول الأرض وفقاً لأحكام القانون الدولي، كما تجرّي خدمة لمصلحة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي والتفاهم المتبادل.

"٢- يُحظر أي تهديد باستخدام القوة أو أي فعل عدائي آخر أو التهديد بفعل عدائي في مدار حول الأرض.

"٣- يُحظر كذلك استخدام مدار حول الأرض لارتكاب أي فعل من هذا القبيل فيما يتعلق بأي جسم سماوي في المنظومة الشمسية، بما فيها الأرض، أو فيما يتعلق بمركبات فضائية أو طواقمها أو غير ذلك من الأجسام الفضائية من صنع الإنسان.

"٤- يُحظر وضع أجهزة تحمل أية أنواع من الأسلحة في مدار حول الأرض أو غيرها من الأجسام السماوية أو وضع أو استخدام هذه الأسلحة على أو في القمر أو غيره من الأجسام السماوية.

"٥- يُحظر تشييد قواعد ومنشآت وتحصينات عسكرية واختبار أي نوع من الأسلحة وإجراء مناورات عسكرية في مدار حول الأرض أو غيره من الأجسام السماوية".

ويعتقد الوفد البيلاروسي أن نص معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ينبغي أن يتضمن تعاريف للمصطلحات الأساسية التالية: "الأغراض السلمية" و"الاستخدام للأغراض السلمية" و"النشاط العسكري المباح" و"الجسم الفضائي" و"الأسلحة" و"المسار". وبيلاروس موافقة على أن صياغة الاتفاق القانوني الدولي الجديد في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ينبغي أن تكون مصممة لمنع تسليح الفضاء، أي لحظر نشر أسلحة يمكن استخدامها لشن هجمات على أهداف أرضية أو على مركبات فضائية، وأيضاً لإيجاد معوقات تحول دون تشغيلها.

واستخدام كلمة "تسليح" في هذه الحالة بالذات ليس مناسباً، حيث إن مركبات فضائية قد استخدمت استخداماً واسع النطاق لأغراض دفاعية كاستطلاع والرصد والاتصالات منذ الأيام الأولى للملاحة الفضائية. وتدعو بيلاروس إلى تضمين المعاهدة المرتقبة في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أحكاماً تلزم الدول الأطراف بالإعلان عن أنشطتها المتصلة بالعمليات المخططة أو الفعلية لإطلاق مركبات فضائية. ونعتبر في هذا الصدد اتفاقية التسجيل لعام ١٩٧٥ مصدراً هاماً للقائمين على صياغة معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

ونعتقد أن تضمين المعاهدة المرتقبة آلية تتعلق بالإخطار سيعزز الشفافية في أنشطة الدول في مجال استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه، كما سيساعد على ضمان سلامة حركة السير والمرور في الفضاء الخارجي المحيط بالأرض. وعلى وجه الإجمال، ستكون بيلاروس مستعدة لتأييد المقترحات الداعية إلى تضمين المعاهدة المرتقبة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أحكاماً متعلقة بالتحقق فيما إذا تم التوصل إلى التوافق الضروري في الآراء أثناء المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع. وسنكون مستعدين في الوقت ذاته لتأييد المقترحات الداعية إلى إنشاء أو تعيين هيكل تنظيمي يمكنه رصد تنفيذ المعاهدة المرتقبة. كما تؤيد بيلاروس استصواب تضمين معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي آلية لتسوية المنازعات. ونرتأي أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بإعداد مشروع المعاهدة المذكورة في أوضاع يسودها أكبر قدر ممكن من الشفافية، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة ومع لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وإننا، بوصفنا من دعاة اتباع النهج الوقائي، نرى أن على المجتمع الدولي أن يتخذ جميع الخطوات الممكنة في سبيل وضع المعاهدة المقترحة قبل أن يصبح تواجد أسلحة في الفضاء الخارجي المحيط بالأرض حقيقة واقعة. والمهم بالنسبة لبلدنا في هذا الصدد ليس شكل الاتفاق الدولي المرتقب بل مضمونه، الذي ينبغي أن يُنشئ صكاً قانونياً موثقاً يكفل البحث والاستكشاف في الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ويحظر نشر أسلحة فيه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم، السيد السفير، على بيانكم والعبارات اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. وبذلك تكتمل قائمة المتحدثين. هل يوجد أحد يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى أحداً. لقد شهدنا يوماً حافلاً للغاية، وفي اعتقادي أننا أجرينا نقاشاً مثيراً لقدر كبير من الاهتمام وبالغ الأهمية بشأن الموضوع المدرج في جدول الأعمال. ونعتقد أنه بات لدينا قدر كبير من الزاد الفكري والمواد والوثائق التي يمكن استخدامها في المناقشة المتعمقة لهذه المسألة غداً أثناء الاجتماع غير الرسمي.

وأود أن أقول إن هذا الاجتماع سيكون غير رسمي، وبالتالي مفتوحاً فقط أمام أعضاء المؤتمر والدول ذات صفة المراقب. وأود أن أذكركم أن الجلسة العامة التالية ستعقد في الساعة العاشرة من صباح يوم ١٣ حزيران/يونيه، والموضوع المقرر بحثه فيها سيكون الموضوع ذاته الذي طُرح أثناء مناقشة هذا اليوم، أي تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي، وسيكون بإمكاننا تبادل الآراء بشأن تدابير بناء الثقة في ١٣ حزيران/يونيه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

— — — — —